الاربعاء 21 أيلول 2022
العدد 4732 السنة السابعة عشرة
Mercredi 21 Septembre 2022 nº 4732 17ème année

20 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

فلسطين

السلطة تخاطر بجر الضفة إلى الاقتتال

14

إيران تقدم 600 ألف طن للكهرباء مجاناً

6 ساعات تغذية إضافية في اليوم [6]

فضيحة أميركي – إسرائيلي حطّ وطار من لبنان: ضغوط أم غضّ طرف؟ [2]

المفاوضات انتهت: مسودة هوكشتين خلال أيام [3]

غزة على طريق لبنان

هذا الغاز لنا!

[10 ـ 13]

(أ ف ب)

قضية اليوم

قصة مسافر أميركي - إسرائيلي دخل إلى لبنان وغادره
اتصالات أميركية أقفلت ملف «شلومو» من دون التوسع في التحقيق

عبد الله قمح

هل ما حصل مجرد إجراء روتيني أم أننا أمام موجة جديدة من الاستجابة لضغوط الولايات المتحدة في مسائل لها بعدها الأمني الحساس؟

كيف يتم التعامل بسرعة البرق مع موقوف أجنبي تبيّن أنه يحمل الجنسية الإسرائيلية وهو من الديانة اليهودية، بعدما دخل إلى لبنان بجواز سفر أميركي، وقرر أن مدة زيارته محصورة بـ 24 ساعة فقط، وهي فترة كافية كي يستخدمها عملاء العدو لتنفيذ عمل أمني والمغادرة سريعاً؟ علماً أن توقيفه تم بناء على اتصال أجراه موظف في أحد فنادق الحمرا بعدما اشتبه فيه.

ورغم «اعتياد» لبنان على تدخلات

مرّ «شلومو» بسلاسة عبر مطار بيروت قبل أن يشتبه فيه موظف الفندق

لم يجر تخطي المهلة القانونية للتوقيف المحددة بـ 48 ساعة بسبب ضغوط أميركية

السفارة الأميركية في بيروت لإنقاذ عملاء العدو من حاملي جنسيتها، كما فعلت مع العميل عامر الفاخوري الذي لم يبقَ مسؤول أميركي إلا وتدخل في قضيته قبل نقله في طوافة أميركية من السفارة في عوكر إلى قبرص، يبقى السؤال حول من يتحمل مسؤولية التجاوب السريع مع الطلبات الأميركية، في وقت يعرف كل من يعمل في حقل الأمن المضاد أن حالة كهذه تتطلب تحقيقات واسعة تشارك فيها عدة أجهزة، خصوصاً أن لبنان في قلب معركة مع غزو استخباراتي إسرائيلي عبر تجنيد مئات اللبنانيين عبر جمعيات وهمية؟

إضافة إلى ما سبق، فقد تبين أن الضغوط الأميركية كانت سريعة ومكثفة، ما أدى إلى ترتيب الأمر لناحية إعطاء القضاء العسكري إشارة بإخلاء سبيل الموقوف رهن التحقيق ليلة 13 أيلول الجاري (أي بعد ساعات من توقيفه)، والإبقاء على هاتفه لدى المحققين، ليعود إلى الفندق الذي رفضت إدارته استقباله، فتوجّه إلى فندق آخر حيث أمضى ليلته قبل أن يعود صباح اليوم التالي إلى مقر الأمن العام لاسترداد هاتفه قبل أن يتوجّه إلى المطار ويغادر من دون أي عائق!

والسؤال: ألم يكن بمقدور الأمن العام والقضاء العسكري الإبقاء عليه محتجزاً طالما أن التحقيقات جارية ولم يجر تخطي المهلة القانونية للتوقيف المحددة بـ 48 ساعة، أم أن هناك من خضع لضغوط أميركية وبادر إلى إغلاق محضر التحقيق وإقفال القضية تسهيلاً لسفره برعاية السفارة الأميركية في بيروت

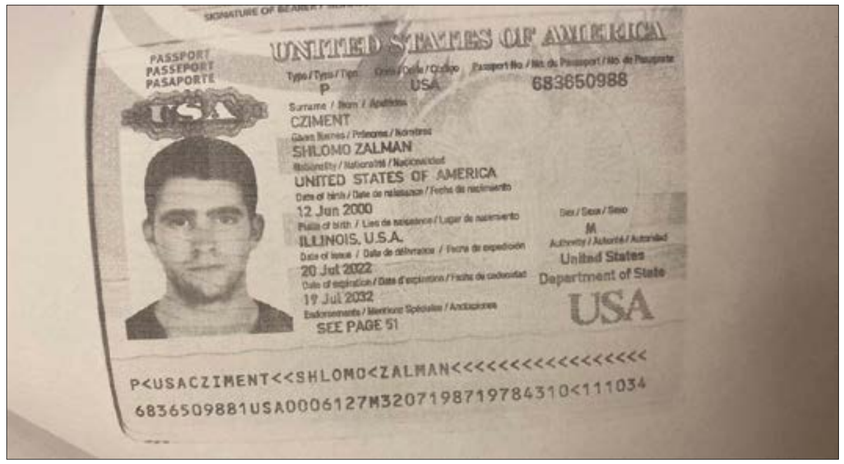

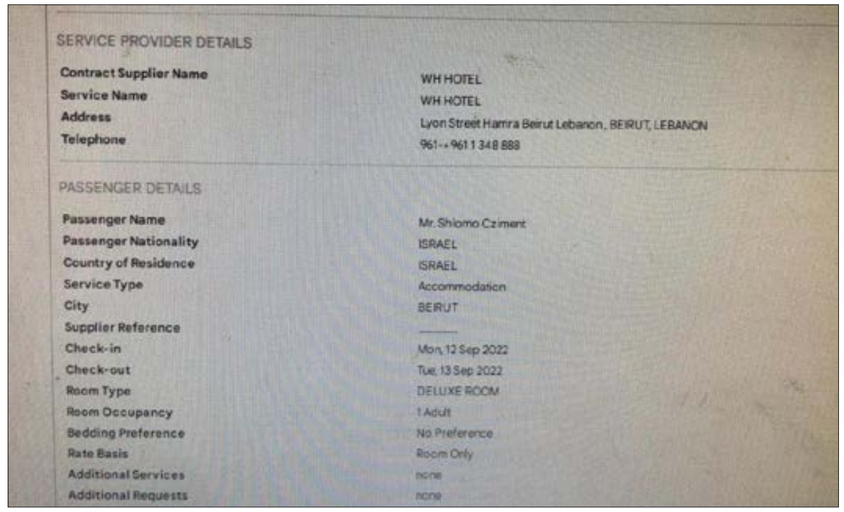

وعبر الفريق الأمني العامل فيها؟

تفاصيل القضية

القضية التي اطلعت «الأخبار» على تفاصيلها، تتعلق بمواطن أميركي يحمل الجنسية الإسرائيلية يدعى شلومو زلمان، دخل إلى بيروت في زيارة خاصة لمدة 24 ساعة، وأوقف بالتعاون بين فرع مخابرات الجيش في الحمرا حيث كان ينزل المشتبه فيه، وبين الأمن العام الذي تولى توقيفه والتحقيق معه قبل إطلاق سراحه بناء لإشارة مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي، بعد اتصالات مكثفة أجرتها السفارة الأميركية في بيروت. كما تردد أن مسؤولين أميركيين في واشنطن أجروا اتصالات مع لبنان.

وفي التفاصيل أن دورية تابعة للأمن العام أوقفت زلمان يوم الثلاثاء، في 13 أيلول الجاري، قرب أحد فنادق شارع الحمرا. وكتبت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية أنه «طالب ديني التحق أخيراً بمدرسة في القدس»، وقد دخل لبنان عن طريق مطار بيروت الدولي يوم الاثنين 12 أيلول، بعدما أمّن حجزاً في فندق Winner house الحمرا عن طريق الإنترنت.

دخول «شلومو» مطار رفيق الحريري الدولي كان طبيعياً. فلدى وصوله إلى ممرّ الزوّار، قدّم إلى عناصر الأمن العام جوازه الأميركي الذي مُهر بسمة الدخول، ثم سُمح له العبور. بعدها، توجه في سيارة أجرة إلى الفندق في شارع الحمرا. عند وصوله، اطلع الموظف على بيان الحجز الإلكتروني، ليسمح له بعدها بالصعود إلى غرفته. لكن الموظف اكتشف أثناء التدقيق في الأوراق أن «النزيل» أجرى حجزاً من داخل «إسرائيل» وأن اسم عائلته بدا مختلفاً عما هو مدوّن في جوازه الأميركي. وورد بحسب وثيقة الحجز الأصلية التي حصلت عليها «الأخبار»، أن النزيل إسرائيلي الجنسية، ووجهة قدومه «إسرائيل»، طلب الحجز باسم شلومو سيزمنت (يعتقد أنه اسمه الحقيقي). كما تضمن الحجز أيضاً طلب غرفة لشخص واحدة لمدة 24 ساعة.

على الفور، خابر الموظف مديرَه، وجرى إبلاغ مركز قريب لاستخبارات الجيش. وأجريت اتصالات مع الأمن العام الذي أرسل دورية إلى الفندق، فتبين أن النزيل غادره للسير في شارع الحمرا، قبل أن توقفه الدورية. أخضع الموظف للتحقيق بتهمة قدومه من «دولة مُعادية»، ووجهت أسئلة إليه حول طبيعة دخوله الأراضي اللبنانية وأسبابها والغاية منها ولماذا اختار اسمه الحقيقي لطلب الحجز الفندقي. وبحسب المصادر، ادعى «شلومو» أنه دخل لبنان عن طريق دولة الإمارات في إطار جولة يقوم بها تشمل فلسطين المحتلة والإمارات العربية المتحدة وقبرص ولبنان والعراق ودولاً أخرى. وكحال أي توقيف مشابه، أثار وجود المواطن الأميركي شكوكاً لناحية احتمال أن يكون مكلفاً بمهمة ما. ولكن، لسبب ما، أغلق محضر التحقيق وأفرج عنه بعد الاستماع إليه بناء على إشارة القضاء المختص، ليغادر ليلاً إلى الحمرا قاصداً الفندق نفسه حيث أبلغه الموظفون أنه لا مكان لديهم، فقرر الانتقال إلى فندق Lavender hotel حيث بات ليلته في الغرفة 602 قبل أن يغادر عند الخامسة والنصف عصر اليوم التالي إلى مقر الأمن العام حيث تسلم هاتفه ومن هناك إلى المطار ليغادر إلى دولة الإمارات.

وقالت مصادر أمنية رسمية إن خللاً حصل عندما عبر المسافر نقطة الأمن من دون تدقيق، إذ كان يفترض أن يلفت اسمه (شلومو) نظر العنصر المسؤول عن ختم جواز السفر. وأفادت المصادر بأن الفرع الفني في الأمن العام أفرغ محتويات هاتف الموقوف. وتضاربت المعلومات حول تضمنه فيديوهات تُظهر مشاركته في تظاهرات في القدس ضد الفلسطينيين، وهو ما نفته مصادر الأمن العام، التي أكدت أنه لم يُعثر في الهاتف على ما يثير الريبة، مشيرة إلى أنّ الارتياب الأساسي بشأنه كان مسألة قدومه إلى لبنان لمدة 24 ساعة. وذكرت أنّ مراجعة كاميرات الفندق بيّنت أنّه لم يقم بأي أمر من شأنه لفت النظر أو إثارة الشبهة، لكونه طلب كوباً من القهوة في اللوبي قبل أن يصعد إلى غرفته ثم خرج ليسير في شارع الحمرا.

هل تدخل لإطلاقه؟

ما حصل أثار الارتياب وعلامات استفهام حول سلوك الأمن العام الذي لم يصدر بياناً يوضح الملابسات كما درجت العادة في أحداث مشابهة، إضافة إلى فرض تعتيم على آلية التحقيق ودور القضاء العسكري. وعزّز هذه الشكوك ما كشفته صحيفة «جيروزاليم بوست»، أول من أمس، بأن شلومو أوقف للاشتباه به بالتجسس لصالح «إسرائيل» وأن إخلاء سبيله أتى بعد ضغوطات مارسها مسؤولون أميركيون وأعضاء في الكونغرس.

وبينما لم تحسم المعطيات حول كيفية علم السفارة الأميركية بالأمر، قالت المصادر الرسمية إن العرف يقضي بأن يتصل الأمن العام بسفارة أي موقوف أجنبي ويبلغها بحالة التوقيف وسببها. لكن مصدراً آخر قال إن الموقوف طلب من المحققين السماح له باستخدام الهاتف وخابر السفارة الأميركية أثناء احتجازه، قبل أن تبادر الأخيرة إلى التحرك على مستويات رفيعة للإفراج عنه.

مصادر قضائية على صلة بالتحقيق، قالت إن قرار الإفراج عن «الأميركي» جاء بعد التثبت من عدم تخطيه للقوانين اللبنانية أو ضلوعه في أعمال تجسّسية أو ذات أبعاد أمنية. وأشارت إلى أنه لو كان ينوي تنفيذ عمل أمني، ما كان دوّن في طلب الحجز الفندقي تفاصيل خاصة به كجنسيته الأولى (الإسرائيلية) ومكان إقامته (إسرائيل). وفي المقابل، قدرت مصادر أخرى في حديث لـ«الأخبار» أن «شلومو» قام بالحجز الفندقي أثناء وجوده في الإمارات العربية المتحدة وليس في «إسرائيل»، وإن من تولى تقديم الحجز شركة تقديم خدمات سياحية إماراتية، ما يحتمل أن يكون «الجاسوس المفترض» على غير علم بما دون في طلب الحجز.

تقرير

مفاوضات الترسيم انتهت ولبنان ينتظر ورقة هوكشتين
أميركا تضغط لاتفاق قبل نهاية الشهر

مجلس الأمن لإدخال تعديلات على دور القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان لتشمل منطقة نزاع صارت تعرف بالمنطقة الأمنية داخل المياه اللبنانية.

وبعدَ تقلّب ملف ترسيم الحدود البحرية جنوباً مع فلسطين المحتلة بينَ مدّ وجزر، بدا في الأيام الأخيرة أن الملف دخل أمتاره الأخيرة بعدَ أن تقاطعت تأكيدات أكثر من مصدر معني بالملف أن «الاتفاق الذي تعمل الولايات المتحدة على إنجازه بات قريباً جداً». وأشارت المصادر إلى أن «أميركا جادة جداً في هذا الإطار وتسعى إلى الانتهاء منه في أسرع وقت ممكن، لأسباب تتعلق بها وبما يحصل في المنطقة والعالم في موضوع الغاز والنفط، وطبعاً ليس بسبب المصلحة اللبنانية التي تقاطعت مع الحاجة الأميركية لترسيم الحدود». لذلك «نشط الوسيط الأميركي على هامش أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة، حيث التقى كلاً من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وبو صعب (الملحق من رئيس الجمهورية متابعة الملف مع الأميركيين) الذي قال في تصريح لقناة «أم تي في» أمس إن «الاجتماعات مع هوكشتين توضحت الكثير من علامات الاستفهام ونحن بانتظار أن يسلّمنا المسودّة النهائيّة أو الطرح الرسمي، لكي تدرسه القيادات الرّسميّة اللّبنانيّة، وعلى رأسها رئيس الجمهوريّة». وشدّد بو صعب، على أنّ «الوقت ليس لصالح أحد، لكنّ المؤكّد أنّ هناك تقدّماً كبيراً جدّاً، وموضوع التّفاوض في مرحلته النّهائيّة»، موضحاً أنّ «الخطوة المقبلة أن يتسلّم لبنان الطّرح الخطّي ويدرسه، فإمّا يقبله أو يرفضه؛ لكنّ

> **لبنان وافق على منطقة آمنة بين الخطين 1 و23 بعد تعديلات عليها حتى لا تتجاوز البلوك رقم 10 وتحافظ على النقاط البرية**

مرحلة المفاوضات تقريباً انتهت».

وأمام هذه التطورات نكون أمام انعطافة جديدة سجلتها المداولات الجارية في اتفاق الترسيم البحري بين لبنان والعدو الإسرائيلي برعاية أميركية، مع تحول نيويورك ساحة المفاوضات غير المباشرة في نسختها النهائية. إذ توالى ورود المعلومات منذ الصباح الباكر حيال تطورات أطلقَ عليها البعض تسمية «اختراقات» في جدار المفاوضات. وحتى ساعات المساء (بتوقيت بيروت) استمر ضخ الأجواء التفاؤلية، قبل أن يتبين أن الوسيط الأميركي أجرى سلسلة لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين أيضاً، إذ اجتمع مع مستشار الأمن القومي الإسرائيلي إيال حولاتا والمدير العام لوزارة الخارجية الون يوشبز لمناقشة الاتفاقية. وقال مكتب رئيس حكومة العدو يائير لابيد إن الاجتماع «كان جيداً ومثمراً»، بينما جرى التداول بمعلومات عن لقاء سيُعقد بين ميقاتي ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن لمناقشة الصيغة النهائية.

هذه الأجواء واكبتها تسريبات إعلامية إسرائيلية عن أن «هوكشتين في صدد تقديم مسودة نهائية للاتفاق إلى كل من بيروت وتل ابيب خلال الأيام القليلة المقبلة». وربطاً بما تقدم، يكون لبنان قد «وافق عملياً على الطرح الأخير الذي تقدم به الوسيط الأميركي ويتمحور حول خلق منطقة آمنة في المياه بين الخطين 1 و23، بعد أن ادخل الجانب اللبناني تعديلات عليها حتى لا تتجاوز البلوك رقم 10 وتحافظ على النقاط البرية ذات التأثير في الترسيم، كراس الناقورة و b1»، بينما علمت «الأخبار» أن «نقاشاً يدور حول الجهة التي ستتولى رعاية الاتفاق في المنطقة الآمنة وعلى الأرجح أن تكون قوات الطوارئ الدولية التي ليس لها صلاحية العمل في هذا الجزء من المياه الاقتصادية في البحر».

(الأخبار)

(أ ف ب)

تقرير

تناغم بطريركيّ - عونيّ كامل في أزمة النازحين والموقف من دمشق

غسان سعود

أخيراً، تحوّل ملف النزوح السوريّ إلى الشغل الشاغل للبطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي. وإذا كان هناك مهمّ وأهم، فإن البطريركية تقول اليوم إن ما من أمر أهم، اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً، من معالجة هذا الملف الذي يُحرج من يطبّلون للبطريركية ومواقفها حين تتقاطع مع أيّ من طروحاتهم، ويغضّون الطرف عنها حين تتعارض مع أجنداتهم ومؤامراتهم، أو حين تتكامل مع ما يؤكده رئيس الجمهورية ميشال عون منذ سنوات عن «الحياد المستحيل» في هذه القضية وفي غيرها من القضايا الاستراتيجية.

> في مقابلته التلفزيونية الأخيرة (التي لم تدع القوات اللبنانية إلى تظاهرة تأييد للبطريرك فور انتهائها)، لم يكتف الراعي بالقول إن انشغاله بالصلاة لم يتح له سماع خطاب سمير جعجع في «القداس السنوي لشهداء القوات»، رغم أن القداس كان برعايته؛ ولم يكتفِ بالسؤال الاستنكاريّ عن معنى «رئيس المواجهة» الذي بطرحه جعجع وما إن كان الأخير يقصد مواجهة التحديات لحل المشاكل أو أمراً آخر... بل ذهب أبعد من ذلك بكثير حين سأله محاوره عن «دويلة حزب الله»، فأجاب بأن البلد مليء بالدويلات، مبدياً نفوره من مصطلح «البلد المخطوف»، بدل

> الراعي للمجتمع الدولي: عون على حقّ... تعاملوا بواقعية مع انتصار الاسد

أن يثني ويوافق كما كان يرغب المحاور ومن يقف خلف أسئلته ومحطته التلفزيونية. كما خرج البطريرك أيضاً من توقّعات المحاور حين قال، بوضوح، إن ظروف حكم الرئيس عون كانت صعبة داخلياً وخارجياً، وإن عون دخل القصر كبيراً وسيخرج منه كبيراً، علماً أن الراعي من قلّة قليلة لم تتنكّر لعلاقتها الوطيدة بالرئيس عون تخوض، بعيداً عن الأنظار، معركة كبرى مع ما يوصف بالمجتمع الدولي في ما يخصّ النازحين السوريين. ويتنقّل أحد الزوار عن الراعي أنه سارع إلى زيارة الفاتيكان حين سمع البابا يتحدث عن «استيعاب النازحين» في مجتمعاتهم بعد الحرب الأوكرانية ليشرح له خطورة مثل هذه الدعوة على لبنان، وأن البطريرك كان واضحاً، ومن دون تدوير للزوايا، عندما تحدث مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن مستوى الخطر المحدق بالكيان، مؤكّداً له أن الحديث عن «العودة الآمنة» للنازحين ليس إلا مكابرة أوروبية لعدم الاعتراف بانتصار الرئيس السوري بشار الأسد وانتهاء الحرب لمصلحته. وفي كل من الفاتيكان وباريس، طرح البطريرك الماروني ما سبق أن ناقشه بالتفصيل مع رئيس الجمهورية.

(هيثم الموسوي)

ويقول زوّار البطريرك إنه لا ينفكّ يذكّر بزيارته لدمشق عام 2013 حين توقّف كثر من أصدقائه اللبنانيين المفترضين عن ذلك، مشيراً إلى أن خياره كان صائباً، رغم كل ما لقيه من تهديد وتخوين ومزايدات، خصوصاً ممن يدينون للنظام في سوريا بكل ما وصلوا إليه، مسمياً أكثر من نائب سابق بالاسم. وهو كان قد وضع لزيارته تلك عنوانين أساسيَّين: إعادة النازحين (وكانوا بعشرات الآلوف يومها)، وإيجاد حلول دبلوماسية لكل الأمور العالقة بين البلدين.

اليوم، يتبنّى البطريرك خطاب رئيس الجمهورية كاملاً في هذا الموضوع، مطالباً بتفاوض لبنان رسمياً مع السوريين، و«سؤال الرئيس السوري بشار الأسد عن رأيه بدل التنبّؤ بموقفه»، معتبراً في المقابلة نفسها أن اللبنانيين «غريبون من نوعهم... يريدون عودة السوريين إلى بلدهم من دون التواصل مع سوريا»، مع انتقاده المجتمع الدولي الذي لا يريد الاعتراف بانتصار الأسد، محمّلاً هذا «المجتمع الدولي» مسؤولية هذه الأزمة التي لا يمكن التفكير بمعالجة الأزمات اللبنانية قبل التوصل إلى حل لها. وإذا كان الوقت كفيلاً بكل شيء، فإن الوقت في هذا الملف بالذات أوصل البطريرك الماروني إلى مصارحة الرأي العام - ولو بشكل غير مباشر - بأن كل ما فعله خصوم العونيين داخل السلطة وخارجها في هذا الملف كان جريمة في حقّ البلد.

هذا التقاطع الأساسيّ في ترتيب سلم الأولويات بين البطريركية والعونيين لا يقف عند الحدود الاستراتيجية العليا، إنما يطاول - في هذه اللحظة من دون أن يضمن أحد الغد - عناوين سياسية أخرى. ففي ملف المطران موسى الحاج، نجحت المبادرات العونية في احتواء الأزمة. وفي ملف القاضي الرديف نسج البطريرك بنفسه كل الغطاء اللازم و«أخذها بصدره» بعد اقتناعه بالظلم اللاحق بالموقوفين الذين لم يعد في وسع القاضي طارق البيطار الإفراج عنهم رغم اقتناعه ببراءتهم. وكان لافتاً انضمامه إلى رئيس الجمهورية في طلب التعاون الدولي مع المحكمة اللبنانية (عبر تقديم ما لديهم من صور جوّية ومعلومات مثلاً). أما الأهم، على مستوى القطاعات، فهو صرامة بكركي - حتى الآن - في عدم تغطية طموحات الرئيس نجيب ميقاتي بإعطاء شرعية صلاحيات كاملة لحكومة تصريف الأعمال المستقيلة (سواء في ما يخص توقيع المعاهدات الدولية كترسيم الحدود مثلاً أو غيرها). وقد وصل إلى كل من يعنيهم الأمر، في الداخل والخارج، كلام واضح عن عدم قبول التعامل مع رئاسة الجمهورية كمكسر عصا أيا كانت التفسيرات الدستورية.

هذا التناغم بين البطريركية المارونية والعونيين، مع حرص بطريركي واضح على التهدئة مع حزب الله بعد ملاحظة البطريركية التزام الحزب على جميع المستويات بعدم الردّ، لا يعني أبداً تطابقاً تاماً. التناغم أو التقاطع في قضايا محددة لا يعني أن البطريرك استحصل على بطاقة حزبية عونية كما تصور القوات حين يتقاطع موقف البطريرك مع موقفها في إحدى القضايا. لكنه تناغم مبني على مساحة مشتركة كبيرة، يمكن أن تتوسع وتتطور في أكثر من اتجاه، إذا ما أحسن التيار الوطني الحر من جهة وحزب الله من جهة أخرى التقاط اللحظة. مع الأخذ في الحسبان أن تجربة التيار بالبناء مع البطريركية على الإيجابيات مهما كانت صغيرة أثبتت نجاحها (بدليل، ما ورد أعلاه)، أما البناء على السلبيات فلا يفيد بشيء، ما يستوجب إعادة نظر من كل من البطريركية المارونية وحزب الله في هذا الخيار. استراتيجية الاستيعاب هنا أكثر فائدة بكثير من استراتيجية المواجهة أو التجاهل.

تقرير

حزب الله يضغط للتخلي عن السقوف العالية

> هبّات الحكومة الساخنة تبدو أكثر واقعية في الأيام الأخيرة ربطاً بموقف حزب الله الذي يضغط لخفض السقوف العالية. لكن التشكيك يدور حول إمكان تخلي الحزب عن دعم التيار الوطني في أيام العهد الأخيرة

هيام القصيفي

تصاعد مؤشرات تأليف الحكومة يعيد توجيه الأنظار نحو ما يريده حزب الله في المرحلة التي تسبق انتهاء العهد، ويضيء على ما بين حزب الله والتيار الوطني عشية 31 تشرين الأول.

لم يكن حزب الله بعيداً من إبلاغ مراجعيه أنه مع تشكيل حكومة أو تعويم الحالية حتى يخفّف بعض الأثقال عليه والدخول في متاهات اجتهادات دستورية حول حكومة تصريف الأعمال. فتعويم حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، بغضّ النظر عن الإخراج الذي سيعتمد، يبقى أهون الشرور المطروحة على الطاولة، في ضوء احتمالات الفراغ الرئاسي.

توازياً مع تريث حزب الله في إعطاء الضوء الأخضر، كان التيار الوطني يبالغ في رفع سقف التفاوض مع ميقاتي ومع الحزب على السواء. لم يدرك التيار دقة التوقيت الذي يفاوض فيه. فنقاش الحكومة يتم على نار نصائح فرنسية وصلت إلى لبنان بعد جولة استكشاف فرنسية - سعودية، حول حقيقة الموقف السعودي من الوضع اللبناني وانتخابات رئاسة الجمهورية. وهي نصائح تزكي في الوقت الراهن تعويم الحكومة إذا فشلت مفاوضات رئاسة الجمهورية، ويضاف إليها موقف الرياض التي أبلغت أنها معنية باستحقاق دستوري مع الحفاظ على اتفاق الطائف، وغير مهتمة بانتخابات رئاسة الجمهورية لصالح خصومها مهما كانت الضغوط داخلية أو خارجية، متفادية الدخول في أسماء مرشحين ودعمهم. لكنها حكماً لن تقدم أي مساعدات تصب في خانة تحسين الوضع الاقتصادي إلا بحسب هوية الرئيس العتيد واتجاهه السياسي.

كما يتم الحوار الحكومي على نار الوضع الداخلي المهدد بالانهيار ويحتاج إلى أي طريقة لتهدئة التوتر، ولا يبدو أن بقاء الحكومة على ما هي عليه سيسهم في ذلك، وأي حكومة، ستؤلف أو تعوم، تخفف ولو شكلياً من الضغط الداخلي والخارجي. وبالنسبة إلى الحزب، فإن الحوار الحكومي يتم في لحظة محلية لم يبقَ فيها سوى الحزب حليفاً للعهد والتيار بالمعنى المباشر. فبكركي والقوى المسيحية المعارضة لا تمانع في حكومة ميقاتي الحالية أو المستجدة المطروحة، لكن من دون إعطاء العهد الذي تنتهي ولايته حصة الأسد فيها. والقوى السنية المعارضة تضغط بدورها على ميقاتي في عدم تلبية شروط التيار الوطني والعهد. وحتى يحين موعد عودة ميقاتي من نيويورك، يكون لقاء دار الفتوى (ومن سيحضر من النواب السنة على اختلاف اتجاهاتهم السياسية) قد استبق الخطوات المنتظرة، وقال كلمته في ملف الحكومة والاستحقاق الرئاسي. أما الرئيس نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط فيتشاركان الهم نفسه ويبعدان الأيام الفاصلة عن «قص» أجنحة التيار. كل ذلك بدا في الأيام الأخيرة وكأنه أعطى الحزب دوافع منطقية لبحث المعنيين على الإفراج عن الحكومة.

وفي حين لا يعول بعض المشككين باحتمال أن تبصر الحكومة النور على موقف الحزب في احتمال التخلي عن عون في أيام رئاسته الأخيرة، وانعكاس ذلك على العلاقة بينهما، تتحدث أجواء حكومية عن واقع مختلف. فالحزب بات مؤيداً وضاغطاً لتأليف الحكومة، وهو أظهر أنه ليس مع الشروط التي رفعها التيار، والحكومة لن تغطي فكرة وزراء دولة يمارسون دوراً سياسياً، والتسريبات المتتالية يعرف المعنيون أنها كانت مقصودة بهدف رفع ثمن التسوية الحكومية. والحزب بات حذراً من مغبة التهويل ليس بإجتهادات دستورية فحسب إنما بخطوات يفهم منها العودة إلى ما قبل 1990. والكلام هنا قد يلحظ تمسكاً باتفاق الطائف على عكس ما كانت عليه مواقف الحزب من الاتفاق. لكن الحزب لا يريد الرجوع إلى الوراء والقيام حالياً بخطوات تتعلق بالطائف في غير توقيته، لأن ذلك يفتح أبواب صراعات داخلية قد تنفجر في وجه الجميع في لحظة حرجة. والحزب الذي وفى بتعهداته سابقاً لعون، لم يعط تعهدات حالية للتيار لا برئاسة الجمهورية ولا بموضوع الحكومة، من دون التخلي عن الحوار بينهما. لكن حساباته قد لا تتقاطع وسط ضغوط بري والقوى السنية المعارضة والموقف المسيحي المعارض، مع حسابات التيار، لأن ليست للحزب مصلحة اليوم بأن يكون في مواجهة الجميع، ولا سيما مع القوى السنية، من أجل شروط وزارية تبدو تعجيزية، ولا تقدم ولا تؤخّر طالما أن الكل يعترف بدوره في الحكومة، وفي الواقع الداخلي. لذا يمكن أن تكون الأيام المقبلة عنصراً مساعداً في إرسال رسائل واضحة حول الحكومة الجديدة وما هو مطلوب منها، وما هو مطلوب من الذين سينضوون فيها مباشرة أو غير مباشرة. وحينها يصبح موقف التيار أكثر حراجة لأن أي خطوة مقابلة لا تسهل ولادة الحكومة، ستكون عاملاً مؤثراً في العلاقة مع الحزب وليس مع رئيس الحكومة وحده. والتيار عادة يصارع حتى اللحظات الأخيرة كما حصل في مراحل شد كباش سابقة، لكنه يعرف أن هناك سقفاً زمنياً لن يتخطاه. والأرجح أنه لن يفعل كذلك هذه المرة.

> ليست للحزب مصلحة بأن يكون في مواجهة الجميع من أجل شروط وزارية تبدو تعجيزية

(هيثم الموسوي)

تقرير

سهيل عبّود يلعب «على المكشوف»: أنا القضاء؟

ميسم رزق

لو قدّر للقاضي طارق البيطار أن يكون له «شفيع» يحميه لما وجد أفضل من القاضي سهيل عبود. قد تكون المشكلة في المحقق العدلي في جريمة انفجار مرفأ بيروت، بقدر ما هي في رئيس مجلس القضاء الأعلى الذي وجد في البيطار ورقة يستخدمها لتكريس واقع جديد في «العدلية»، يقوم على اختصار القضاء بشخصه من جهة، واستخدام البيطار لتقديم أوراق اعتماده السياسية للخارج من جهة أخرى.

ما حصل أمس في جلسة المجلس الأعلى للقضاء أكد أن عبّود لا يزال مستمراً في نهجه التعطيلي، ممارساً «الطقوس» ذاتها: التسييس، التطييف والالتفاف على القوانين. ففيما كانت مهمة مجلس القضاء الأعلى تسمية قاضٍ رديف للبيطار، وقف عبّود، وإلى جانبه القاضي عفيف الحكيم، مهدداً بالانسحاب من الجلسة وإفقادها نصابها، بعدما صوّت بقية الأعضاء على تسمية قاضي التحقيق الأول في الشمال سمرندا نصار قاضياً رديفاً، وأكد أنه لن يوقّع المحضر، قائلاً «أنا لم أطرح المسألة على التصويت». علا الصراخ داخل الجلسة، بخاصة بعدما طلب عبود مهلة أسبوع إضافية ليجتمع بوزير العدل هنري خوري، فأجابه الأعضاء بأن «الوزير هو من أرسل الاسم وعلينا أن نصوت إما بنعم أو بلا، والغالبية صوّتت». وبعدَ حشره، حاول عبّود طرح مقايضة قضائية سائلاً الأعضاء إن كانَ أحد «يضمن توقيع وزير المالية لمرسوم تعيين رؤساء غرف التمييز والرئيس الأول الذين يشكلون الهيئة العامة لمحكمة التمييز بالتركيبة التي يريدها عبود، لكن أحداً لم يضمن ذلك». احتدمَ النقاش بين عبّود وأعضاء المجلس، متهماً نصار بأنها «عونية» ولهذا «لا يريد أن يصوت لها». علماً أنه «كانَ يريد تمرير أسماء أخرى مثل فادي عنيسي وسامر ليشع اللذين لا يخفى على أحد توجههما السياسي».

اتهام عبود لنصار بأنها «عونية» يبدو أقرب إلى «المزحة» السمجة، بعدما ارتكب هو أخطاء في ملف المرفأ زادت فوقَ الانقسام السياسي في الجسم القضائي انقساماً طائفياً، لتأليف الحكومة، وغير أنه ليس مع الشروط التي رفعها التيار، والحكومة لن تغطي فكرة وزراء دولة يمارسون دوراً سياسياً، والتسريبات المتتالية يعرف المعنيون أنها كانت مقصودة بهدف رفع ثمن التسوية الحكومية. والحزب بات حذراً من مغبة التهويل ليس بإجتهادات دستورية فحسب إنما بخطوات يفهم منها العودة إلى ما قبل 1990. والكلام هنا قد يلحظ تمسكاً باتفاق الطائف على

> ليست للحزب مصلحة بأن يكون في مواجهة الجميع من أجل شروط وزارية تبدو تعجيزية

عكس ما كانت عليه مواقف الحزب من الاتفاق. لكن الحزب لا يريد الرجوع إلى الوراء والقيام حالياً بخطوات تتعلق بالطائف في غير توقيته، لأن ذلك يفتح أبواب صراعات داخلية قد تنفجر في وجه الجميع في لحظة حرجة. والحزب الذي وفى بتعهداته سابقاً لعون، لم يعط تعهدات حالية للتيار لا برئاسة الجمهورية ولا بموضوع الحكومة، من دون التخلي عن الحوار بينهما. لكن حساباته قد لا تتقاطع وسط ضغوط بري والقوى السنية المعارضة والموقف المسيحي المعارض، مع حسابات التيار، لأن ليست للحزب مصلحة اليوم بأن يكون في مواجهة الجميع، ولا سيما مع القوى السنية، من أجل شروط وزارية تبدو تعجيزية، ولا تقدم ولا تؤخّر طالما أن الكل يعترف بدوره في الحكومة، وفي الواقع الداخلي. لذا يمكن أن تكون الأيام المقبلة عنصراً مساعداً في إرسال رسائل واضحة حول الحكومة الجديدة وما هو مطلوب منها، وما هو مطلوب من الذين سينضوون فيها مباشرة أو غير مباشرة. وحينها يصبح موقف التيار أكثر حراجة لأن أي خطوة مقابلة لا تسهل ولادة الحكومة، ستكون عاملاً مؤثراً في العلاقة مع الحزب وليس مع رئيس الحكومة وحده. والتيار عادة يصارع حتى اللحظات الأخيرة كما حصل في مراحل شد كباش سابقة، لكنه يعرف أن هناك سقفاً زمنياً لن يتخطاه. والأرجح أنه لن يفعل كذلك هذه المرة.

(هيثم الموسوي)

وأكد أنه لن يوقّع المحضر، قائلاً «أنا لم أطرح المسألة على التصويت». علا الصراخ داخل الجلسة، بخاصة بعدما طلب عبود مهلة أسبوع إضافية ليجتمع بوزير العدل هنري خوري، فأجابه الأعضاء بأن «الوزير هو من أرسل الاسم وعلينا أن نصوت إما بنعم أو بلا، والغالبية صوّتت». وبعدَ حشره، حاول عبّود طرح مقايضة قضائية سائلاً الأعضاء إن كانَ أحد «يضمن توقيع وزير المالية لمرسوم تعيين رؤساء غرف التمييز والرئيس الأول الذين يشكلون الهيئة العامة لمحكمة التمييز بالتركيبة التي يريدها عبود، لكن أحداً لم يضمن ذلك». احتدمَ النقاش بين عبّود وأعضاء المجلس، متهماً نصار بأنها «عونية» ولهذا «لا يريد أن يصوت لها». علماً أنه «كانَ يريد تمرير أسماء أخرى مثل فادي عنيسي وسامر ليشع اللذين لا يخفى على أحد توجههما السياسي».

اتهام عبود لنصار بأنها «عونية» يبدو أقرب إلى «المزحة» السمجة، بعدما ارتكب هو أخطاء في ملف المرفأ زادت فوقَ الانقسام السياسي في الجسم القضائي انقساماً طائفياً، محرضاً ضد كل من يمس بالقاضي لم أطرح المسألة على التصويت». علا الصراخ داخل الجلسة، بخاصة بعدما طلب عبود مهلة أسبوع إضافية ليجتمع بوزير العدل هنري خوري، فأجابه الأعضاء بأن «الوزير هو من أرسل الاسم وعلينا أن نصوت إما بنعم أو بلا، والغالبية صوّتت». وبعدَ حشره، حاول عبّود طرح مقايضة قضائية سائلاً الأعضاء إن كانَ أحد «يضمن توقيع وزير المالية لمرسوم تعيين رؤساء غرف التمييز والرئيس الأول الذين يشكلون الهيئة العامة لمحكمة التمييز بالتركيبة التي يريدها عبود، لكن أحداً لم يضمن ذلك». احتدمَ النقاش بين عبّود وأعضاء المجلس، متهماً نصار بأنها «عونية» ولهذا «لا يريد أن يصوت لها». علماً أنه «كانَ يريد تمرير أسماء أخرى مثل فادي عنيسي وسامر ليشع اللذين لا يخفى على أحد توجههما السياسي».

اتهام عبود لنصار بأنها «عونية» يبدو أقرب إلى «المزحة» السمجة، بعدما ارتكب هو أخطاء في ملف المرفأ زادت فوقَ الانقسام السياسي في الجسم القضائي انقساماً طائفياً، دعاوى ارتياب أو مخاصمة الدولة، وبذلك يعيد عبّود البيطار لممارسة مهامه».

ما فعله عبّود أمس وفي الأسابيع الماضية يؤكد («لعبة على المكشوف»)، واضعاً نفسه في موقع سياسي منحاز لفريق على آخر. واعتبرت المصادر أن «العضلة الأساسية لم تُعد في المحقق العدلي بل في رئيس مجلس القضاء الأعلى نفسه الذي يستخدم القضاء والشارع في خدمة مشروعه السياسي من دون الالتفات إلى ما سينتج من ذلك». فـ«الاستمرار بالتعطيل والسكوت عن ظلم البعض لا سيما الموقوفين في القضية منذ أكثر من عامين بلا محاكمة سيؤدي إلى التصعيد في الشارع ضد القضاء وضده هو شخصياً». إذ «قد نسمع بالمطالبة بإزاحته من منصبه بدلاً من تعيين قاضٍ رديف للبيطار، بعدما أمعن في ارتكاب التجاوزات والاستثمار في أهالي ضحايا المرفأ وتضليل أهالي الموقوفين وزيادة الانقسام في العدلية، رافضاً أي حلول لا تأتي وفقَ مصلحته»، مصراً على التصرف وفقَ منطق: «أنا القضاء»!

تقرير

تحريض قواتي على المختارة: البخاري يحاول استرداد جنبلاط إلى 14 آذار؟

ميسم رزق

دخل لبنان أسابيعَ مفصلية لن يكون بعدها كما قبلها، خصوصاً إذا لم تنجح مشاورات ربع الساعة الأخير في تشكيل حكومة مكتملة الصلاحيات بعدما تعزّزت فرضيات الفراغ الرئاسي. إزاء ذلك، استأنف السفير السعودي في بيروت وليد البخاري حركته السياسية بعد سلسلة لقاءات عُقِدت في العاصمة الفرنسية، ضمت مسؤولين فرنسيين وسعوديين من بينهم البخاري، للبحث في الملف اللبناني. وقد كان الجانب السعودي حاسماً في رفض أي تعاون مع باريس التي أبقت خطوطها مفتوحة مع حزب الله، مؤكداً «أننا غير معنيين بأي تسوية حكومية أو رئاسية». لكن هذا الموقف لم يعنِ انسحاباً من المشهد. إذ تريد الرياض أن تلعب منفردة، وقد بدأت مسعى للمّ شمل خصوم حزب الله من القوى السياسية مع قوى «التغيير» و«المستقلين» لجمعهم ضمن فريق واحد، وتركّز خصوصاً على رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط لاستعادته من «موقعه الوسطيّ» ليكون «صفاً واحداً مع هؤلاء في الاستحقاقات المقبلة».

في هذا الإطار، برزت «الرسائل» التي وجّهها البخاري، إثر لقائه جنبلاط أول من أمس، لـ «تأكيد المواقف المشتركة والتحذير من مغبة عدم إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري»، مُستتبعاً ذلك بزيارة لمعراب أمس. وقد أتى اللقاء مع جنبلاط بعدما رسمَ الأخير لنفسه عبر مواقفه دوراً «مُحايداً»، معلناً «ضرورة الحوار مع حزب الله لأنه مكوّن أساسي في البلد»، ومتسائلاً: «لماذا لا يحقّ له أن يحاور الجار الذي هو حزب الله، فيما تحاور كل من الولايات المتحدة والسعودية إيران بالواسطة».

هذا القدر من الواقعية في إقرار جنبلاط، دفع حزب «القوات» إلى لعب دوره «التقليدي» في التحريض كما في أدائه السابق ضد الرئيس سعد الحريري. إذ تولت معراب في الفترة الماضية الترويج لدى السعوديين بالدرجة الأولى سمير جعجع». وكشفت المصادر أن «القوات والبخاري يتحدثان الآن عن رئيس ليس من 8 آذار بعدَ أن كانَ سقفهما السابق رئيس سيادي من 14 آذار»، مضيفة أن «السفير السعودي في بيروت يتولّى الآن مهمة إعادة لمّ شمل ما يُسمى فريق 14 آذار من أحزاب سياسية والقوى التي تُطلق على نفسها اسم التغييريين فضلاً عن النواب المستقلين». وقالت المصادر إن «زيارة البخاري إلى جنبلاط تأتي في هذا السياق، إذ تحاول المملكة استمالة الأخير مجدداً إلى المحور الذي تمثله، لأنها تريد جمع أكبر عدد من النواب خلف مرشح رئاسي واحد منعاً لوصول أي شخصية يدعمها حزب الله»، مشيرة إلى أنها «تسعى إلى عدم تكرار تجربة انتخاب رئيس مجلس النواب لجهة تأمين النصاب وهو الأمر الذي أسهم فيه جنبلاط الذي صار الممثل الوحيد للدروز في السلطة بعدَ خسارة كل خصومه في الانتخابات الأخيرة»، لذا «نُصحت من قبل خصوم 8 آذار بضرورة استرداد جنبلاط»!

لديه أي رئيس مواجهة قاصداً بالدرجة الأولى سمير جعجع». وكشفت المصادر أن «القوات والبخاري يتحدثان الآن عن رئيس ليس من 8 آذار بعدَ أن كانَ سقفهما السابق رئيس سيادي من 14 آذار»، مضيفة أن «السفير السعودي في بيروت يتولّى الآن مهمة إعادة لمّ شمل ما يُسمى فريق 14 آذار من أحزاب سياسية والقوى التي تُطلق على نفسها اسم التغييريين فضلاً عن النواب المستقلين». وقالت المصادر إن «زيارة البخاري إلى جنبلاط تأتي في هذا السياق، إذ تحاول المملكة استمالة الأخير مجدداً إلى المحور الذي تمثله، لأنها تريد جمع أكبر عدد من النواب خلف مرشح رئاسي واحد منعاً لوصول أي شخصية يدعمها حزب الله»، مشيرة إلى أنها «تسعى إلى عدم تكرار تجربة انتخاب رئيس مجلس النواب لجهة تأمين النصاب وهو الأمر الذي أسهم فيه جنبلاط الذي صار الممثل الوحيد للدروز في السلطة بعدَ خسارة كل خصومه في الانتخابات الأخيرة»، لذا «نُصحت من قبل خصوم 8 آذار بضرورة استرداد جنبلاط»!

(عباس سلمان)

تقرير

هبة الفيول الإيراني أُقرّت: 6 ساعات تغذية إضافيّة

فجأة، اختبأ أولئك الذين اعتبروا أن الفيول الإيراني أشبه بـ«وعود كاذبة» وأن مشهد البواخر الآتية من طهران وسترسو في المرافئ اللبنانية ضربٌ من الخيال. لم يجد هؤلاء بعد رداً على ما أعلنته قناة «المنار» أمس عن إبلاغ إيران الوفد اللبناني والمسؤولين في إيران».

هكذا، غصّ «المستاؤون» كيف أنه بطلبٍ واحد وبجولة مباحثات واحدة خالية من الشروط بما فيها كيفيّة استعمال الفيول وتوزيعه، قضت إيران على العتمة الشاملة التي يغرق بها لبنان. إيران لم تلعن الظلام، كما فعلت الدول العربيّة والأجنبيّة (باستثناء العراق) التي «أشفقت» على اللبنانيين بالمواقف والبيانات، بل بكل بساطة أضاءت لهم شمعة وأنقذتهم من العتمة الشاملة. كما وعد المسؤولون الإيرانيون الوفد اللبناني بإمكانيّة زيادة كميّة الجانبين لم تقتصر على الفيول بل تخطتها إلى تطوير مشاريع نقلِ الكهرباء وتوزيعها، وتحديثِ المصافي النفطية ونقل المعرفة والاستثمار في مشاريع التوريد ومساعدةِ اللبنانيين على تعدد مصادر الطاقة، بحسب القناة.

اللبناني في طهران موافقتها على تزويد لبنان بـ600 ألف طن من الفيول على مدى 5 أشهر، بمعدل 120 ألف طن شهرياً بحسب طلبات الجانب اللبناني، وذلك بمثابة هبة مئة في المئة. أكثر من ذلك، فإن المباحثات بين

وجاء هذا الإعلان بعد تغريدة للسفير الإيراني لدى لبنان مجتبى أماني قال فيها إن «هناك أخباراً سارة ستعلن قريباً حول ما تم التوافق عليه بشأن الفيول الإيراني والتعاون في مجال الكهرباء بين وفد وزارة الطاقة

> «غمزة» أميركية إلى بعض المسؤولين اللبنانيين بعدم رضاهم تعني إمكانية أن «يطير» الفيول

الـ120 ألف طن في الفترة المقبلة كي تغطي أشهراً إضافيّة.

ومع ذلك، لن يكون الفيول الإيراني الخلاص النهائي بقدر ما يشكّل حلاً لجزءٍ من الأزمة التي يغرق بها لبنان. ومن المفترض، بحسب مصادر «الأخبار»، أن تؤمّن كميّة الـ120 ألف طن من الفيول الإيراني 5 إلى 6 ساعات تغذية كهربائيّة يومياً إلى المناطق اللبنانية على أن تصل إلى 8 ساعات مع احتساب الساعتين الإضافيتين اللتين ستؤمّنان من جراء التغذية من الفيول العراقي، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا العدد من الساعات مرشّح إلى الزيادة والنقصان بحسب عمليّة التوزيع والاحتياجات وفق أيّام الذروة. بالتالي، سيكون بمقدور مؤسسة كهرباء لبنان تشغيل معملَي دير عمار والزهراني ليصلا إلى شبه الطاقة القصوى لهما.

وإذا كان الأمل معلّقاً على الفيول الإيراني، فإنّ «الركلات السياسية» يُمكن أن تطيح بها في أي لحظة لأنّ الاتفاق اللبناني - الإيراني يحتاج لإنجازه توقيع مذكرات تفاهم رسميّة بين الدولتين، والأهم أن تقديم الفيول كهبة مئة في المئة لعدم تعريض لبنان إلى خطر العقوبات الأميركية عليه يُلزم مجلس الوزراء بقبول الهبة وإلا لن ترسو السفن الإيرانية في الموانئ اللبنانيّة. وعليه، فإن أي «غمزة» أميركية إلى بعض المسؤولين اللبنانيين بعدم رضاهم تعني إمكانية أن «يطير» الفيول.

وبالإضافة إلى إمكانية عرقلة سياسية، فإنّ العقدة الفنيّة التي ما زالت عالقة تكمن في كيفيّة تنفيذ عملية التبادل بين الفيول الإيراني والفيول الذي يتناسب مع المعامل اللبنانيّة. ولم تخلص المباحثات بين الوفد اللبناني والمسؤولين الإيرانيين إلى حسم الخيارات المتاحة، إمكانية قيام إيران بهذه العمليّة أو أن تترك الأمر للدولة اللبنانية بالتعاقد مع إحدى الشركات المتخصّصة.

تقرير

كان إقفال المصارف في 21 تشرين الأول 2019 أحد أهم الأحداث في السنوات الثلاثة الماضية، نظراً لنتائج هذه الخطوة في تزخيم الأزمة وبداية إرساء القيود غير الشرعية والاستنسابية على عمليات السحب والتحويل. كان إضراباً ضدّ المجتمع بكامله مدعوماً بقوّة السلطة السياسية، وبحماية من القضاء، وبدعم من نقابة الموظفين... إضراب الأيام الثلاثة الذي ينتهي اليوم، لا يختلف عما سبق، إنما هدفه تقييد المجتمع عن «استيفاء الحقّ بالذات» سواء كان هذا الحقّ مدّخرات او أجوراً

إضراب بقوّة السياسة والقضاء ونقابة الموظفين للمصارف حُماتها

ندى أيوب

لم تكن احتجاجات خريف 2019 هي ضربة البداية في الأزمة. سبقتها على مدى أشهر عدّة، قيود غير مرئية مارستها المصارف على الزبائن بحجج مختلفة منها إغراء ومنها ترهيب. إغراء بفوائد مرتفعة لمنع سحب الوديعة، وترهيب بصعوبة التحويل (بعض المصارف استعملت مسائل لها علاقة بتبييض الأموال لمنع تحويل ودائع الزبائن إلى الخارج). ففي تلك الفترة، بدأت التوترات والمشادات تظهر علناً بين المودعين والمصارف، إنما لم تصل إلى مرحلة الدعاوى القضائية، ولم يتحوّل الأمر إلى مشهد عنيف إلا بعد الإقفال الذي نفّذته المصارف في 21 تشرين الأول 2019. كانت خطوة بمثابة إعلان التوقف عن السداد الذي قامت به المصارف بشكل مبطّن في الأشهر السابقة.

مذاك الوقت، اختارت نقابة موظفي المصارف التموضع إلى جانب أصحاب رأس المال. لم تتصرّف باعتبارها نقابة عمالية، إذ أعلن اتحاد نقابات موظفي المصارف، في بيان، تضامنه مع جمعية المصارف، وأيّد قرارها بالإضراب. وفي 10 تشرين الثاني 2019، قرّرت النقابة أن تتصرّف نيابة عن أصحاب المصارف، فأعلنت الإضراب المفتوح احتجاجاً على ما وصفته بـ«مضايقات» يتعرّض لها الموظفون من قبل العملاء. كلما أرادت المصارف الإقفال للضغط على جهة ما، تصرّف اتحاد نقابات الموظفين مبرّراً الأمر بذريعة خوف الموظفين. ولو أن النقابة «أخذت قراراً معاكساً، ربما لم يكن الإضراب قد حصل. أقلّه كانت الذريعة المباشرة قد سحبت» يقول الخبير النقابي غسان صليبي. فبإضرابها أسهمت المصارف في خلق، وفي مضاعفة، نوبات الهلع لدى المودعين وفي الاقتصاد اللبناني ككل، ضاربة عامل «الأمان» وهو أساس علاقتها مع العملاء. عملياً، قرّرت المصارف تأديب الناس الذين كانوا يهابونها طيلة 26 عاماً. وبات الشعور بأن اتحاد نقابات موظفي المصارف هو نقابة جمعية المصارف، ما يثير تساؤل صليبي: «هل انفصال الموظفين إلى هذا الحد عن الناس أحد أسبابه أن حقوقهم كمودعين مؤمّنة؟ هل مهمة اتحاد موظفي المصارف غير معني بمعيشة الناس المسروقة أموالهم؟».

فقدان الثقة بالمصارف تصاعد بمرور الوقت. عبّر المنتفضون عن ذلك في ليلة المصارف الشهيرة، وما سبقها وما تلاها من احتجاجات أمام المصارف، ولم يتوقفوا لحظة عن طلب استرداد ودائعهم سواء برفع الدعاوى، أو لاحقاً باقتحامات المصارف. وبعنجهية معتادة قرّرت المصارف إعلان الإضراب تلو الآخر. وصل الأمر بها في آذار الماضي إلى الإقفال تحدياً للقضاء، على خلفية إصدار القاضية غادة عون سلسلة من الأحكام القاضية بحجز أموال للمصارف التي تمتنع عن تسليم الودائع. كان الأمر بمثابة ابتزاز للقضاء وللمودعين بهدف التفلّت من المساءلة وطلب الحماية في آن. لكن تجرؤ المصارف على هذه الإضرابات المتتالية، لم يكن مدعوماً فقط ببيانات اتحاد نقابات موظفي المصارف، بل كان أيضاً يحمل في مضمونه دفعاً سياسياً - قضائياً حمائياً لها منذ اليوم الأول للأزمة؛ فمع قمع الانتفاضة، انتقلت المواجهة بين المودعين والمصارف، نحو خيار اقتحام المصارف واسترداد الودائع بالقوّة. كانت موجات فردية متباعدة، إلى أن جاء بسام الشيخ حسين ليفتتح موجة جديدة وصلت إلى حدّ اقتحام ثمانية فروع في يوم واحد. الردّ من المصارف كان متوقعاً: هناك من يحرّك هؤلاء للضغط على المصارف لتوافق على «شيء ما». هكذا بزّرت المصارف تنفيذ إضراب لثلاثة أيام ينتهي اليوم.

فجأة، أصبح استيفاء الحقّ بالذات، جنحة تستعمل لتأديب وقمع أولئك الذين ينفّذون عمليات اقتحام للمصارف أو يدرسون خياراً كهذا. ففي عملية اقتحام لأحد المصارف نُفذت أخيراً، تولّى القضاء الادعاء على شابين بجنح استيفاء الحقّ بالذات، وحجز حرية وتهديد موظفين. برأي المحامي علي عبّاس، فإن هذه الجنح لا تنطبق على من «يستردّ وديعته بالقوّة طالما أن القضاء عطّل نفسه عن إحقاق العدل، ولا ينظر بعين الرأفة إلى قضايا المودعين». عملياً، تتم تجزئة العدالة، فتُهمل قضايا تدين المصارف ويتم تكديسها في جوارير العدلية، لكن يتم تحريك الحقّ العام والخاص من الذين يستوفون حقّهم بأنفسهم لتحويلهم إلى عبرة تمنع غيرهم من تنفيذ خطوات مماثلة. القضاء صار في خدمة المصارف!

يأتي ذلك، رغم أن هناك آلاف الدعاوى ضدّ المصارف لاسترداد الودائع، عالقة أمام القضاء منذ بداية الأزمة. وهذا السلوك، هو نموذجي لتشابك المصالح بين القضاء والمصارف. فقد سبق للقضاء أن امتنع عن فتح استنابات قضائية تطاول عمليات تهريب الأموال التي حصلت قبل انتفاضة تشرين.

عموماً، لم تضعف المصارف بل منحتها السلطة السياسية بعد الانهيار قوّة دفع جديدة. امتنعت عن إقرار كافة القوانين التي كانت كفيلة بكبح تحكّمها بالمشهد. اقتراحات قوانين مشوّهة لرفع السرية المصرفية، والـ«كابيتال كونترول» تفرغ القانونين من مضمونهما. ما سمح للمصارف بالتعاطي كما يحلو لها مع المودعين مدعومة بتعاميم غير دستورية من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. حدّدوا ما يريدونه من سقوفات سحب. ومنحوا المحظيين إمكانية التحويل إلى الخارج. مع الوقت تم خلق ما يسمى بـ«الفريش دولار» فأعطيت المصارف عامل قوة إضافياً للتحكّم باللبنانيين، وإلى جانبه تمرّ عبرها تحويلات تمويل كافة المنظمات غير الحكومية، والمعاملات التجارية للاستيراد. بالتالي المصارف لم تعلن إفلاسها، وترفض إعادة الهيكلة اعتباراً من أن قوّتها زادت ولم تضعف. قوّتها على اللبنانيين الذين تحوّلت مدّخراتهم إلى مدخرات اسمية، وفي الآن عينه تتحكّم بالفريش دولار، ما أعطاها دفعاً أكبر لإعلان الإضرابات. ببساطة هي من تضع قواعد اللعبة برضى السلطة السياسية وتسهيل من القضاء ونقابة الموظفين.

بهذه القوّة الدافعة، تجرات المصارف على الإضراب وقد تكرّر الأمر مجدداً.

> هل انفصال الموظفين إلى هذا الحد عن الناس احد اسبابه ان حقوقهم كمودعين مؤمّنة؟

(هيثم الموسوي)

تقرير

محاولة انتحار في «العسكريّة»!

لينا فخر الدين

الغضب الذي يعتري الموقوفين بسبب التقاعس عن تقديم الحلول لقضيتهم وإرجاء محاكماتهم، لم ينفجر في السجون، وإنما تعدّى أسوارها ليصل إلى المحكمة العسكريّة. هذا ما حصل أمس مع أحد الموقوفين من آل العلي. الشاب الذي انتظر أن تصدر المحكمة العسكرية الدائمة برئاسة العميد جوزيف الحلو أمس حكمها في قضيّته، كان مطمئناً بأن خروجه من السجن بات حتمياً بعدما أنهى فترةً أكبر من تلك التي نص عليها القانون في قضيّته. ولكن حصل ما لم يكن في الحسبان إذ أُرجئت الجلسة إلى موعدٍ اعتبره الموقوف بعيداً نسبياً.

هذا ما أثار نقمة العلي الذي أخرجه العسكريون من القاعة إلى نظارة المحكمة حيث بدأ بالصراخ معترضاً على التأجيل، قبل أن يسحب شفرة صغيرة (يُعتقد أنه كان يُخبئها داخل فمه) وقام بتشطيب رقبته وكتفه. حينها، خشي العسكريون أن يقوم بتشطيب الموقوفين الآخرين أو بإيذاء نفسه، فتحدثوا معه بهدوء ووعدوه بأن يلتقي رئيس المحكمة ومفوض الحكومة في المحكمة ليشرح لهما وضعه. واستدرجوه إلى خارج النظارة. وما إن شعر العلي بأن الأمر مقصود لإخراجه من النظارة حتى بدأ بالطرق بقوة على الباب الخشبي لقاعة المحكمة. ولما لم يلق أي رد من الحلو وأعضاء الهيئة، استلّ الشفرة التي كان ما زال ممسكاً بها وقام بقطع شرايين يده لتسيل الدماء بغزارة. أكثر من ربع ساعة قبل حضور سيارة إسعاف، بقي العلي ممدداً على الأرض «ودمّه عم يصفي» على حد تعبير أحد الشهود، مشيراً إلى أنّ الشاب فقد الوعي بعد ثوان من قطع أوردته. ورغم الضجة والصراخ الذي ملأ المكان، لم يتزحزح العميد الحلو من مكانه، بل بقي على القوس مع أعضاء هيئة المحكمة يتابعون الدعاوى وكأن شيئاً لم يكن، علماً أن الحلو لم يعقد الكثير من الجلسات أمس بل كان يعمد إلى إرجاء معظمها وتحديد مواعيد التأجيل.

وقد نقل الموقوف إلى المستشفى. وفيما تردّد أن وضعه حرج، قال معنيون في المحكمة إنه تلقى الإسعافات الأولية وخرج من المستشفى لأنّ الشفرة لم تصل إلى الوريد.

قضية

إقبال على التسجيل دون ضمانة التعليم

انقسام رابطة التعليم الثانوي يتعمّق

الأساتذة منقسمون بين متوقّف عن العمل وقائم به، فيما يسجّل إقبال ملحوظ على المدرسة الرسمية في الثانويات التي فتحت ابوابها للتسجيل وإن لم يكن ممكناً الحكم على النسبة النهائية بعد. مشهدان متناقضان، يثيران القلق من عام دراسي مقبل يظلم الطرفين: الأساتذة والتلاميذ، في ظلّ غياب حلول مرضية تتيح للاستاذ أن يمارس عمله ولو باقلّ الإمكانات

فوّاد بزي

تنفذ المكاتب التربوية في الأحزاب ما وعدت أساتذة التعليم الثانوي به، وتقوم منذ مطلع الأسبوع الجاري بـ«خردقة» قرار تعليق الأعمال الإدارية المعلن من قبل رابطة التعليم الثانوي لحين الوصول إلى اتفاق يجعل العودة للتعليم أمراً ممكناً، عبر دعوة المديرين إلى التسجيل والقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لإطلاق العام الدراسي في موعده الواقع فيه 3 تشرين الأول 2022.

لا يأخذ القيام بفتح بعض الثانويات دون الأخرى للتسجيل بالحسبان أبسط المبادئ التربوية في المؤسسة الواحدة، أي «الشمولية والمساواة»، ما سيدخل المدارس في سباق غير شريف، بين من استعدّ لإطلاق التعليم وأنجز أعماله التحضيرية، وبين من التزم بالقرار النقابي وعلّق الأعمال الإدارية. ضربت الأجندات السياسية لبعض الأحزاب عرض الحائط بمطالب الأساتذة وأداتهم النقابية المتمثلة برابطة التعليم الثانوي، وستجعلهم غداً عرضة لكلّ ضغوط وزارة التربية المستعجلة على إطلاق العام الدراسي «كيف ما كان»، قبل تأمين بدل نقل الأساتذة وهو أقلّ الممكن، وحتى قبل دفع مستحقات العام الدراسي الماضي، ما حدا بأحد الأساتذة إلى وصف ما يجري بـ«طعن السكين في ظهر الأستاذ الذي لا مصدر رزق له سوى التعليم».

(هيثم الموسوي)

الإضراب المتفاوت

خرق الإضراب في ثانويات الجنوب أخذ منحى أكثر خطورة، في رميش مثلاً، بدأت الثانوية بتدريس صفوف الشهادات. هذا الأمر أتى بعد ضغوط كبيرة تعرّضت لها الهيئة التعليمية من أهالي القرية نتيجة تخوّفهم من تسرّب كبير للتلامذة نحو المدارس الخاصة المحيطة. وفي بنت جبيل، يقال للأساتذة «بلّي مش عاجبو الوضع يفتش عشغل تاني». وفي منطقة بعبدا، الضاحية الجنوبية تحديداً، تدفع بلديات المنطقة، بالإضافة إلى أحزابها، بالمديرين نحو تعليق المقاطعة تماماً والتحضير لامتحانات الدخول، أما أرقام التلامذة المسجلة في اليومين الفائتين فناهزت المئات، ما يدحض فكرة «هجرة الرسمي»، أقلّه في هذه المنطقة.

في المقابل، لا يمكن تعميم صورة الخرق على كلّ ثانويات لبنان، ففي الشمال وطرابلس استُعملت «الجنازير والأقفال الحديدية» لإقفال الثانويات تعبيراً عن «الرفض التام لإطلاق العام الدراسي»، والالتزام حتى اللحظة في المنطقة هو شبه تام بقرار الرابطة. وبحسب أنطوان بو عبدالله، عضو الهيئة الإدارية في رابطة التعليم الثانوي، فـ«يوم الخميس الماضي حضرنا للتوقيع على بداية العام الدراسي، وإعلان التعثر عن الوصول إلى الثانويات». ويردّ بو عبدالله قيام مديرين بخرق قرار المقاطعة إلى «حسابات خاصة»، ويرى «عدم جدوى التسجيل ما دام العام الدراسي مهدّداً». الصورة ذاتها تنسحب على ثانويات العاصمة الرافضة لفتح أبوابها للتسجيل، أما في البقاع فقد تفاوت المشهد، بين من التزم بقرار الرابطة، وبين من بادر إلى فتح أبواب التسجيل كثانويات مدينة بعلبك وبدنايل وطاريا وغيرها.

وعليه، يجد الأساتذة أنفسهم اليوم تحت سقف نقابي متصدّع، وشبه اتفاق على تحميلهم مسؤولية العام الدراسي في غياب أي حلّ لوضعهم المعيشي المتدهور، فالرواتب الثلاثة شهرياً، المرصودة في الموازنة لموظفي القطاع العام هي «سمك في البحر»، عدا أنّها ستتبخر مع أول قفزة للدولار.

> ضربت الأجندات السياسية لبعض الاحزاب عرض الحائط بمطالب الأساتذة

رفع رسوم التسجيل في الثانويات

رفعت وزارة التربية بدل التسجيل في الثانويات الرسمية بنسبة تقارب الـ 320%، بعدما عمدت الى تعديل المساهمة في صندوق الأهل لتصبح 750 ألف ليرة، علماً أنها كانت سابقاً 150 ألف ليرة، ليصبح رسم التسجيل 871 ألف ليرة بعدما كان 271 ألفاً. وبناءً على هذا التعديل، بقي المبلغ المدفوع كبدل تسجيل، والذي يدخل في صندوق الثانوية على حاله، 121 ألفاً. وينقسم المبلغ المدفوع كبدل تسجيل في الثانويات الرسمية إلى جزءين: 750 ألف ليرة مساهمة في صندوق الأهل، و121 ألف ليرة لصندوق الثانوية. وتستخدم هذه الأموال موازنات تشغيلية للثانويات.

في السياسة

يدفع المشهد إلى التساؤل في السياسة عما يجري، ففي مناطق سيطرة ثنائي أمل وحزب الله، تسير الأمور على أتمّ وجه، "لا أزمة اقتصادية والأساتذة يتقاضون رواتب محترمة"، بحسب أحد الأساتذة الظرفاء الذي لم يجد سوى النكتة للتعبير عن "سخرية الوضع". أما في مناطق سيطرة تيار المستقبل فالوضع الاقتصادي في انهيار، والدولار في ارتفاع. هذا الانقسام النقابي والمزاجية في اختيار القرار المحترم من غيره سيدفع بحسب نقابيين إلى "الانقضاض على كلّ المكتسبات، والسير بالوظيفة العامة إلى الهلاك وتحويل الأستاذ من منتج للمعرفة إلى باحث عن لقمة طعام".

"لم يشهد العمل النقابي سابقة كالتي تجري اليوم، إذ يتمّ اختيار القرار الواجب تنفيذه بحسب الأهواء السياسية لا بحسب العناوين المطلبية". ومن هنا، يُفهم أكثر سبب إصرار الأحزاب على اختيار مديرين للثانويات دون غيرهم، فـ"نفّذ ولا تعترض" أمر لا نقاش فيه. المفاجأة المستجدة هي مشاركة السلطات المحلية (البلديات) في الضغط على المديرين ضمن نطاق بلداتهم لإطلاق الأعمال الإدارية. يشتكي أحد المديرين بالقول: "كلّ يوم في صباح الخير من مسؤول حزبي ورئيس بلدية"، وهذا ما "أوقعنا بين نارين، هجرة التلامذة للتعليم الرسمي من جهة، والغبن الواقع علينا كأساتذة من جهة ثانية".

ملوك محرز رئيسة رابطة التعليم الثانوي فضّلت "عدم التعليق على ما يقوم به المديرون من خروقات لقرار الرابطة"، وطلبت "التريّث في فتح الثانويات لحين تحقيق ولو جزء من المطالب، لأننا لا نزال في مرحلة التفاوض، والصورة ستتضح خلال الأيام القادمة". أما العودة النهائية للتدريس فتؤكّد محرز أنّها "لن تحصل قبل استطلاع آراء الأساتذة في جمعيات عمومية بالتقديمات التي حصلوا عليها".

دعوة من مجلس إدارة البنك اللبناني السويسري ش.م.ل
لحضور إجتماع الجمعية العمومية الغير عادية

يتشرف مجلس إدارة البنك اللبناني السويسري ش.م.ل بدعوة حضرات المساهمين الكرام الى حضور الجمعية العمومية الغير عادية التي ستنعقد في مركز المصرف الكائن في بيروت، الحمرا، شارع إميل إده، بناية الحص، الطابق السادس، وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الثلاثاء الموافق في 2022/10/11 للبحث والتداول في المسألة التالية: التحقق من تنفيذ المصرف مضمون التعميم رقم 532 الصادر عن سعادة حاكم مصرف لبنان و الذي طلب بموجبه من المصارف اللبنانية ما يلي:

1 - عدم توزيع أرباحها عن السنة المالية 2019 .
2 - زيادة أموالها الخاصة الاساسية بنسبة 20 % من حقوق حملة الاسهم العادية كما هي بتاريخ 31/12/2018 وذلك عن طريق مقدمات نقدية بالدولار الأميركي وفقاً لما يلي:
- بنسبة 10 % خلال مهلة حدها الأقصى 31/12/2019 .
- بنسبة 10 % إضافية خلال مهلة حدها الأقصى 30/6/2020.

البنك اللبناني السويسري ش.م.ل
مجلس الادارة

دعوة من مجلس إدارة البنك اللبناني السويسري ش.م.ل
لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس إدارة البنك اللبناني السويسري ش.م.ل بدعوة حضرات المساهمين الكرام الى حضور الجمعية العمومية العادية السنوية التي ستنعقد في مركز المصرف الكائن في بيروت، الحمرا، شارع إميل إده، بناية الحص، الطابق السادس، وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الثلاثاء الواقع في 2022/10/11 للبحث والتداول في جدول الاعمال التالي :

1 - تلاوة التقارير العامة لمجلس الادارة و لمفوضي الرقابة عن اعمال المصرف لسنة /2021/ و التقارير الخاصة عن الاعمال الخاضعة لأحكام المادتين /158/ و/159/ من قانون التجارة و المادة /152/ من قانون النقد و التسليف و مناقشتها.
2 - مناقشة حسابات سنة 2021 و المصادقة عليها و تخصيص النتائج و تقرير توزيع أنصبة الارباح على المساهمين.
3 - إبراء ذمة رئيس و أعضاء مجلس الادارة عن اعمال 2021.
4 - المخصصات المنصوص عليها في المادة /145/ من قانون التجارة و تحديد بدلات حضور رئيس و اعضاء مجلس الادارة للسنة المالية 2021 .
5 - الترخيص لاعضاء مجلس الادارة وفقا للمادتين /158/ و /159/ من قانون التجارة و المادة /152/ من قانون النقد و التسليف .
6 - إنتخاب اعضاء مجلس الإدارة .
7 - تعيين مفوضي المراقبة و تحديد اتعابهم .
8 - امور متفرقة و طارئة.

البنك اللبناني السويسري ش.م.ل
مجلس الادارة

مقابلة

يانا السمراني: «الدولرة» تحلّ أزمة المعلّمين

كل القوانين، بما فيها وحدة التشريع بين القطاعين التعليميين الرسمي والخاص سقطت. هذا ما تقوله يانا السمراني، رئيسة لجنة المعلمين في الليسيه الفرنسية الكبرى، والناشطة في مجموعة «نقابيات ونقابيون بلا قيود». تؤكد السمراني أن المعلمين خاضعون بالكامل لسلطة إدارات المدارس ومزاجيتها، وغير قادرين على مراقبة موازناتها. فلا دولة تحاسب ولا نقابة تحمي الحقوق

فاتن الحاج

■ كيف تأثّر المعلمون في القطاع الخاص بالأزمة الاقتصادية والمالية؟

- الأزمة طاولت كل القطاعات بما فيها القطاع التعليمي الذي يعاني بشكل مخيف، والمعلّمون فيه هم بالوضع الحالي. ومن كان من المعلمين قادراً على مغادرة البلد أخذ أولاده وهاجر إلى الخليج ودبي وأوروبا وأفريقيا. أما المعلمون المستعان بهم حديثاً، فليست لديهم خبرة ويرضون بالقليل لغياب البديل، وهذا سيؤثر حتماً في

> نقابة المعلمين لا تتدخّل لحماية المعلّمين المصروفين

نوعية التعليم. في العام الماضي، هناك نحو 5 آلاف معلم تركوا التعليم. ومن أُجبر على البقاء برزح تحت سلطة إدارات المدارس، ويقاوم بأساس راتب لا يتجاوز مليونا و500 ألف لغير حاملي الإجازة التعليمية و100 دولار لحاملي الإجازة، عملاً بوحدة التشريع بين القطاعين التعليميين الرسمي والخاص، فيما الحد الأدنى للأجور بات مليوني ليرة.

■ هل ما زالت وحدة التشريع قائمة فعلاً؟

- تمسّكنا بوحدة التشريع لكونها تحمي الأستاذ في التعليم الخاص من تسلّط إدارات المؤسسات الخاصة. لكن اليوم، لم يعد هناك أي شكل من أشكال الوحدة، ليس فقط بين القطاعين الرسمي والخاص، إنما بين المدارس الخاصة نفسها. في الواقع، المعلم في القطاع الخاص متروك لوحده ليواجه الإدارات، فهو لم ينل أيّ دعم أو مساعدة اجتماعية على غرار زميله في الرسمي.

■ إلى أيّ سلطة يخضع المعلمون لسلطة الدولة، أم لكارتيل المدارس، أم لنقابة المعلمين؟

- بحكم وحدة التشريع، الدولة هي التي تحدّد رواتب المعلمين في التعليم الخاص. لكن على مرّ الوقت، تحكّمت الإرسالية الأجنبية والكانتونات الطائفية بهم، واستطاعت، بموجب انظمتها الداخلية، أن تحرمهم الكثير من الحقوق ومنها رواتب الصيف، إجازة الأمومة، تعليم أبنائهم مجاناً، وتسجيلهم في صندوق التعويضات. يحصل ذلك من دون أي رقابة أو محاسبة من الدولة أو من نقابة المعلمين.

■ الحجة المعطاة لتبرير «دولرة» الأقساط هي تأمين رواتب المعلمين. فهل المعلمون يستفيدون فعلاً من هذا التدبير؟

- يدرك المعلمون بأنّ الدولرة صيغة مخالفة للقانون وتلقى اعتراضاً من الأهل ولجانهم، ولكن ليس أمامهم حلول أخرى للحصول على حقوقهم والذهاب إلى مدارسهم. فهم غير قادرين على الاطّلاع على موازنة المدرسة، ويستطيع المديرون أن يحوّلوا نسبة من الرواتب إلى الدولار وصلت في بعض المدارس إلى 45%. ويمكن البعض أن يقول للمعلمين إن المبالغ التي جبوها بالدولار الأميركي تكفي فقط للمصاريف التشغيلية والصيانة. من هنا، يجب أن ينطلق حوار بين المعلمين ولجان الأهل التي تملك صفة رسمية وتوافق على الموازنات المدرسية، وإن كنت أدرك شخصياً أن الأمر ليس بهذه السهولة، لأن الإدارات تضعنا دائماً في مواجهة بعضنا، ولا قدرة للجان بأن تفرض على المدارس تحويل قسم من المبالغ بالدولار لدعم المعلمين.

■ ما هي قانونية لجان المعلمين في المدارس الخاصة؟

- ليست لديها صفة قانونية. فهناك مدارس تسمح للجان بالعمل لامتصاص غضب المعلمين وإيجاد حلول وسط مع الإدارة. في مدرستنا مثلاً، وضعنا نظاماً داخلياً لاختيار لجنة المعلمين ونجري انتخابات كل 3 سنوات ونأخذ القرارات من خلال الجمعيات العمومية. نقابة المعلمين ليس لديها أي دور أو سلطة فعلية على إدارة المدرسة، ولا تستطيع أن تتدخّل لحماية المعلمين المصروفين من العمل بالحد الأدنى. أقصى موقف يمكن أن يتخذه النقيب هو الاستنكار، إذ ليست لديه صلاحية أن يفتح تحقيقاً أو يرفع دعوى ضد المدرسة.

لجان المعلمين ليست لها صفة قانونية ولا تطّلع على الموازنات (محمد حجازي)

■ لماذا ليست هناك سلطة من نقابة المعلمين على إدارات المدارس؟

- الانتساب إلى نقابة المعلمين ليس ملزماً للمعلم، ويستطيع أيّ شخص كان دخول مهنة التعليم من دون أن يحصل على إذن لمزاولتها. وهذا الأمر تستغله إدارات المدارس، لكون النقابة لا تحدّد ساعات التعليم والراتب المستحق للكلّ معلم. ثم إن المجلس التنفيذي للنقابة هو عبارة عن كوتا للطوائف، فرئيس النقابة ماروني وأعضاء المجلس يمثلون المؤسسات التربوية الكبرى مثل المقاصد والمبرات والمدارس الكاثوليكية. وبالتالي، فإن النقابة تعكس مصالح الأحزاب المسيطرة على المدارس. المدارس الخاصة سلطة بحد ذاتها، ووزارة التربية تتعاطى معها على هذا الأساس.

■ هل يعرف المعلمون حقوقهم؟

- ليس كل المعلمين، والسبب أنه ليس هناك تواصل وتنسيق بين النقابة ولجان المعلمين في المدارس. فالنقابة تعلن الإضراب والمعلم لا يستطيع تنفيذه بضغط من إدارة المدرسة. ما نطلبه من المعلمين هو التريّث في توقيع العقد والسؤال عن درجة التعيين وقيمة الراتب المستحق والتأكد من أن المدرسة تصرّح عنهم لصندوق التعويضات، وما إن كانت المدرسة تطبق القوانين أو لا.

■ المعلمون يخافون أن يضربوا لأن المدارس تهدّدهم بالحسم من رواتبهم؟

- هذه ليست حجة لعدم التحرّك، فالبعثة الفرنسية اتخذت قراراً في الآونة الأخيرة بحسم أيام الإضراب، ورغم ذلك أكملنا التحرك لانتزاع حقوقنا. المشكلة أن جزءاً لا بأس به من المعلمين يرضخون للإدارات.

■ كيف ذلك؟

- الإدارة تمارس نوعاً من الاستزلام. تستخدم أساليب الترغيب والترهيب. تمسك المعلم بـ«الإيد اللي بتوجعو»، أي أولاده الذين يتعلمون مجاناً. المدارس تفعل ما تريد، وتهديدات وزير التربية لا تُصرف في مكان، بعدما قبضت الإدارات مبالغ بالدولار من الأهل. وبالأزمات، علينا أن نفكر بحلول استثنائية ووضع رؤية وسياسة تربويتين جديدتين لإعادة تنظيم القطاع التعليمي.

كازينو لبنان

شركة كازينو لبنان
شركة صاحبة امتياز مساهمة لبنانية
راسمالها اثنان و ثلاثون ملياراً و أربعمايا مليون ليرة لبنانية مدفوع بالكامل
دعوة لمساهمي شركة كازينو لبنان ش.م.ل
لحضور جمعية عمومية عادية سنوية
التي ستعقد بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٤

يتشرّف مجلس إدارة شركة كازينو لبنان، شركة صاحبة امتياز مساهمة لبنانية، بدعوة حضرة مساهمي الشركة إلى عقد جمعية عمومية عادية سنوية في مركز الشركة الرئيسي في طبرجا كفرياسين (المعاملتين) (جبل لبنان) وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجمعة الواقع في ١٤ تشرين الأول٢٠٢٢، للبحث في جدول الأعمال التالي:

١- الاستماع إلى تقريري مجلس الإدارة العام والخاص عن أعمال وحسابات سنة ٢٠٢١
٢- الاستماع إلى تقريري مفوضي المراقبة العام والخاص عن أعمال وحسابات سنة ٢٠٢١
٣- المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر لسنة ١٢٠٢ و على توزيع سلفة على أنصبة الأرباح السابقة
٤- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم لسنة ٢٠٢١
٥- تعيين مفوضي المراقبة لسنة ٢٠٢٢ وتحديد بدل أتعابهم
٦- منح التراخيص المنصوص عليها وفقاً لأحكام المادتين ١٥٨ و١٥٩ من قانون التجارة
٧- أمور أخرى متفرقة و طارئة.

ويعلن المجلس لحضرات المساهمين أن الشركة تضع تحت تصرفهم في مركزها الرئيسي الكائن في طبرجا كفرياسين وفي مكان انعقاد الجمعية المحدد أعلاه قبل خمسة عشر يوماً من انعقاد الجمعية، المستندات المنصوص عليها في المادة ١٩٧ من قانون التجارة المعدّلة لسنة ٢٠٢١ وهي:
- تقرير مفوضي المراقبة المرفق به البيانات المالية الإفرادية لا سيما الميزانية العمومية، بيان النتيجة، بيان التغيير في حقوق المساهمين وايضاحات حول البيانات المالية.
- تقرير مفوضي المراقبة الخاص وفق احكام المادة ١٥٨ و ١٥٩من قانون التجارة المعدلة.
- تقرير مجلس الإدارة عن اعمال الشركة.
- تقرير مجلس الإدارة وفق احكام المادة ١٥٨ و ١٥٩ من قانون التجارة المعدلة.
- قائمة المساهمين.

ويذكّر المجلس حضرة المساهمين بالأحكام التالية الواردة في المادة ٤١ من نظام الشركة:

المادة ١٤١: يجوز للمساهمين، الذي لا يستطيعون حضور الجمعية أن يوكلوا عنهم من يمثلهم شرط أن يكون هؤلاء من المساهمين ولا يشمل هذا الشرط الممثلين الشرعيين لفاقدي الأهلية.

مجلس إدارة شركة كازينو لبنان
شركة صاحبة امتياز مساهمة لبنانية

كازينو لبنان

شركة كازينو لبنان
شركة صاحبة امتياز مساهمة لبنانية
راسمالها اثنان و ثلاثون ملياراً و أربعمايا مليون ليرة لبنانية مدفوع بالكامل
دعوة لمساهمي شركة كازينو لبنان ش.م.ل
لحضور جمعية عمومية غير عادية
التي ستعقد بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٤

" عملاً بأحكام القانون رقم ١٢٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٩ والذي عدّل بعض احكام قانون التجارة البرية، وتطبيقاً للقانون المذكور،

يتشرف مجلس إدارة شركة كازينو لبنان ش.م.ل. بدعوة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية غير العادية التي ستنعقد في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الواقع في ١٤ من شهر تشرين الأول ٢٠٢٢ في مركز الشركة وذلك للتداول بجدول الأعمال التالي:

١- تعديل المواد ٨-١٢-١٣-١٤-١٧-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٤١-٤٤-٥٠-٥٤-٥٧-٥٩-٦٢-٦٤-٦٥-٦٧-٧١-٧٤-٧٥-٧٦ من نظام الشركة الأساسي.
٢- إعطاء مجلس الإدارة أوسع الصلاحيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تنفيذ قرارات الجمعية العمومية المتخذة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٢٦ تاريخ ٢٠١٩/٣/٢٩.
٣- أمور متفرقة أو طارئة.

باستثناء الممثلين الشرعيين لفاقدي الأهلية، لا يجوز لأحد أن يمثل غيره ما لم يكن بنفسه من المساهمين. إلّا أن الأشخاص المعنويين يتمثلون بواسطة ممثليهم القانونيين أو المختارين."

مجلس إدارة شركة كازينو لبنان
شركة صاحبة امتياز مساهمة لبنانية

على الغلاف

في ظلّ اشتداد معركة الطاقة على مستوى العالم، والاستماتة الغربية في إيجاد مصادر بديلة من الغاز الروسي، والسعي الإسرائيلي المحموم للاستفادة من تلك الظروف في تعظيم العائدات المالية للكيان وتعزيز «مكانته» كطرف رئيس في خارطة غاز شرق المتوسّط، تجد المقاومة في غزة فرصتها الأنسب لفتح معركة الثروات الفلسطينية المنهوبة، مدفوعةً في ذلك بأملٍ وأدّته بالنسبة إليها تجربة المقاومة في لبنان، والتي استطاعت أن تفرض على العدو معادلة «الغاز بالغاز»، وتدْفعه إلى إبرام اتفاق يبدو أنه بات وشيكاً. وإذ تدرك المقاومة الفلسطينية أن الظروف المحيطة بها، لناحية وجود احتلال استيطاني إحلالي دائم، قد لا تتيح لها التوصّل إلى اتفاق مشابه، إلّا أنها موقنة بقدرتها على ضرب إحدى أكثر النقاط حساسية في المشروع الإسرائيلي، والمتمثّلة في «تعطيل البيئة الآمنة التي تحتاج إليها شركات التنقيب لبدء العمل».

باستخدام القدرات البحرية التي ما فتئت تعمل على تطويرها. ومن هنا، بدأت المقاومة طرح ملفّ الغاز بشكل جادّ وحقيقي أمام الوسطاء، بهدف تسليط ضغوط على الاحتلال تحمله - في الحدّ الأدنى - إلى تمكين الغزّيين من أبسط حقوقهم التي فشلت كلّ تفاهمات التهدئة السابقة في تثبيتها وإنفاذها، في الوقت الذي تبحث فيه أيضاً اتّخاذ خطوات جديدة على طريق انتزاع ممرّ بحري لصالح القطاع، لا يزال متعذّراً منذ فُرض الحصار الخانق على هذه البقعة الصغيرة من العالم. واللافت أن مقاومة غزة ليست وحيدة في طريقها هذا، بل تحظى برافد من قوى محور المقاومة، التي تُفيد معلومات «الأخبار» بأن ثمّة اجتماعات جرت معها في الآونة الأخيرة بذلك الخصوص، حيث جرى التباحث في إمكانية «تكرار تجربة باخرة الوقود الإيرانية المخصَّصة للبنان، والتي وصلت إلى الموانئ السورية العام الماضي»

غزة على طريق لبنان
هذا الغاز لنا!

ما لا يجري التطرّق إليه في كلّ المفاوضات أو التصريحات العلنية المتّصلة بأيّ ملفّ مع العدو، هو المنظور «الاستراتيجي» لدى القيادات الإسرائيلية المعنيّة، لتأثير هذا الملفّ أو غيره على بنية الردع الاستراتيجي للكيان، وبالتالي على المصالح الكبرى للعدو.

في ملفّ المفاوضات البحرية بين لبنان وكيان الاحتلال، لم يكن دخول المقاومة على الخطّ عاملاً حاسماً لتثبيت حقوق لبنان فحسب، بل مثّل عاملاً رئيسيّاً في جعْل العدو يضطرّ إلى التصرّف وفق منطق مختلف عن الساحات الأخرى. ذلك أن المشكلة الرئيسيّة لدى القيادات العليا في إسرائيل مع ملفّ لبنان، ليست الخضوع لإرادة مقاومته فقط، بل في كوْن كلّ نجاح تسجّله المقاومة هنا، ينعكس مباشرة على مكانة المقاومة وفعاليّتها في فلسطين. فكيف الحال والأخيرة تفكّر منذ زمن بعيد في الآليات الآيلة إلى كسْر الحصار عن القطاع وبقيّة الأراضي المحتلّة؟ في ملفّ البحر والثروات المخزّنة في باطنه، يعرف الاحتلال أنه لا يسرق فقط غازَ الفلسطينيين ونفطهم كما فعل مع أرضهم وثرواتهم في البرّ، بل هو يسرق عملياً الثروة الموجودة قبالة ساحل قطاع غزة، حيث يُفترض أن اتفاقيات سابقة بين كيان العدو والسلطة الفلسطينية أبْقت على مساحة من الساحل الفلسطيني خارج السيطرة الإسرائيلية. لكن كلّ ما جرى من تطوّرات تمنع الفلسطينيين من ممارسة السيادة على هذه المساحات، وتعزّز الحصار على القطاع برّياً وبحرياً، جعَل الأمر يقتصر على شريط مائي يُسمح فيه للصيّادين بالعمل وفق مزاج العدو. وهاجس العدو هنا لا يتّصل بخشيته من استخدام «الغرّاويين» الساحل لإمرار بضائع أو أسلحة إلى القطاع بخلاف ما يقرّره هو، بل في كون الاحتلال يعرف أن قدرة الفلسطينيين على تحرير ثرواتهم البحرية من شأنه نقْل القطاع وساكنيه إلى مستوى جديد من الحياة، وهو سيكون في مصلحة المقاومة نفسها. فكيف الحال إذا ما قرّرت المقاومة في فلسطين أو الإدارة المدنية التصرّف بحرية تامّة لتحويل ميناء غزة إلى مرفق للتواصل مع العالم؟ اليوم، يلمس العدو أن المقاومة في فلسطين تدرس ما يجري على الجبهة اللبنانية بتعمّق. كما يعرف أن حجم التنسيق بين المقاومة في لبنان والمقاومة في فلسطين بات أعلى بكثير ممّا كان عليه قبل عشر سنوات، وهو يدرك أن المقاومة الفلسطينية تسعى إلى تطوير قدراتها التسليحية التي تمنحها قدرة دفاعية أو هجومية في البحر، سواء من خلال المسيّرات أو الصواريخ البحرية أو من خلال الزوارق المسيّرة أيضاً. وفي ذلك تجربة تقدّمت كثيراً في ساحات عمل قوى «محور المقاومة»، من إيران إلى اليمن، مروراً بسوريا ولبنان والعراق. وحتى فلسطين نفسها، فقد شهدت تجارب تعكس إمكانية تحقيق هدف امتلاك قدرات تساعد على خوض معركة استرداد الحقوق في البحر

(الأخبار)

البحر مسرحاً للحرب
مقاومة غزة تطلق معركة «الممرّ المائي»

غزة ـ رجب المدهون

لا يزال حلم قطاع غزة المحاصر منذ قرابة 18 عاماً، بممرّ مائي يمكّنه من التواصل مع العالم الخارجي، حاضراً في ذهن الغزّيين الذين لم تتوقّف معاناتهم نتيجة لعنة الجغرافيا التي وضعتهم بين فكّي الاحتلال والمصريين في الجانب البرّي. وتجدّدت، أخيراً، آمال أبناء القطاع بأن يتمكّنوا من فرْض معادلة جديدة تتيح لهم استخدام البحر، بدعم مأمول من محور المقاومة، في ظلّ المعركة الجارية في البحر المتوسّط. على أن محاولات الفلسطينيين إحداث خرق في جدار هذا الحصار ليست جديدة، بل دائماً ما سعت المقاومة إلى وضع البند المذكور كشرط لتفاهمات إنهاء الجولات العسكرية، إلّا أن مساعيها وُوجهت في كلّ مرّة بتشدّد من قِبَل الاحتلال الذي منع وصول أو خروج أيّ سفن من القطاع إلى الخارج من ناحية، وماطل في تنفيذ أيّ تفاهمات متّصلة بالممرّ البحري، من ناحية أخرى.

كذلك، حاولت جهات إنسانية، مراراً، كسْر الحصار البحري على غزة، عبر تسيير قوافل إغاثية وإنسانية إلى القطاع، أبرزها «أسطول الحرية» الذي انطلق من عدّة موانئ أوروبية في 29 أيار 2010، مُحمّلاً بعشرة آلاف طنّ من التجهيزات والمساعدات، والمئات من الناشطين، قبل أن تُهاجمه قوّات الاحتلال فجر الـ 31 من أيار، وتقْتل 9 من المتضامنين على متْنه، وتصيب أكثر من 26 آخرين. ومع ذلك، نُظّم أسطول آخر في عام 2011، وثالث في العام الذي يليه، إلّا أن سلطات العدو سيطرت في المرّتين على السفن، وسحبتْها إلى الموانئ الإسرائيلية. وفي عام 2014، تضمّنت تفاهمات وقف إطلاق النار التي أعقبت معركة «العصف المأكول»، العمل على إقامة ميناء بحري يربط القطاع بالعالم الخارجي، إلّا أن هذا البند لم يسلك طريقه إلى التنفيذ. وتكرّر، في أعقاب ذلك، الحديث في أغلب اللقاءات بين الوسطاء والمقاومة، عن الممرّ البحري، حيث كان الاحتلال يقدّم وعوداً كثيرة بخصوصه، إمّا بصورة رسمية أو عبر شخصيات إسرائيلية، وهو ما لم يترجَم على الأرض البتّة. وفي أيار 2018، حاول 17 مريضاً بالسرطان الخروج من غزة عبر البحر، ضمن ما أُطلق عليه «سفينة الحرية»، إلّا أن جيش العدو هاجم مركبهم، واعتقلهم جميعاً، وأعادهم إلى القطاع.

اليوم، يتجدّد الحديث مع الوسطاء حول الممرّ البحري، وفق ما يؤكد مصدر في حركة «حماس» لـ«الأخبار»، كاشفاً أنه «في ظلّ استمرار تعنّت الاحتلال، فإن الحركة تفكّر جدّياً في اتّخاذ خطوات جديدة، بالتعاون مع محور المقاومة، لجعْل هذا الممرّ أمراً واقعاً»، موضحاً أنه «من بين تلك الخطوات تسيير رحلات أو قوافل بحرية تحت حماية المقاومة وأدواتها العسكرية، ضمن معادلة "البحر مصدر للحرب"». كما يكشف المصدر أن «مباحثات عديدة جرت بين حركة حماس وأطراف في محور المقاومة خلال الفترة الماضية، حيث جرى التداول بإمكانية تكرار تجربة باخرة الوقود الإيرانية المخصّصة للبنان، والتي وصلت إلى الموانئ السورية العام الماضي 2021»، مؤكداً أنه «في ظلّ تعمُّق العلاقات بين حماس ومحور المقاومة، فإن التفكير في فكّ الحصار عبر إقامة ممرّ مائي للقطاع، بات يُعدّ في غاية الأهمية، وقد دُرست كل السيناريوات والفرص والمخاطر، وكلّ هذا خلص إلى أنه يمكن الإقدام على خيار كهذا في الفترة المقبلة»، والقفز فوق الرفض الإسرائيلي والمصري لفكرة الممرّ المائي. والجدير ذكره، هنا، أنه فيما ينطلق الإسرائيليون في موقفهم من أبعاد أمنية وسياسية، يرى المصريون أن سيناريو كهذا سيؤدّي إلى تضرّر دورهم في غزة، وتراجُع مكانتهم كوسيط وراعٍ للقضية الفلسطينية.

حاولت جهات إنسانية، مراراً، كسْر الحصار البحري على غزة، عبر تسيير قوافل إغاثية وإنسانية إلى القطاع (أ ف ب)

> تفكّر المقاومة جدّياً في اتّخاذ خطوات جديدة لجعْل الممرّ المائي أمراً واقعاً

عن التوقيت الأنسب...
التجربة اللبنانية تُلهم الفلسطينيين

غزة ـ يوسف فارس

في الوقت الذي كانت فيه الأنظار تتّجه إلى حقل «كاريش» شماليّ فلسطين المحتلّة، ومع استمرار «حزب الله» في توجيه رسائل تهديد أنبأت بأنه ليس في وارد التراجع عن المعادلة التي ثبّتها أمينه العام، وفي ظلّ إعلان حركة «حماس» أيضاً توجّهها إلى تطبيع علاقاتها مع دمشق بعد عشر سنوات من القطيعة، اختارت المقاومة في غزة وضع ملفّ حقوقها من الغاز على الطاولة، وإنْ بطريقة مغايرة لما هو عليه الحال في لبنان. إذ لم يُصدر أيّ مسؤول عسكري بحجم محمد الضيف مثلاً، أو حتى الناطق العسكري باسم «كتائب القسام» أبو عبيدة، تصريحاً بهذا الشأن، بل اكتفت المقاومة بأن تنوب طائرتا استطلاع انتحاريّتان عنها في توجيه الرسائل.

وجاءت هذه الخطوة المُفاجئة، وسط أوضاع معيشية صعبة، أجبرت المقاومة أكثر من مرّة على امتصاص فُرص التصعيد، للمحافظة على استمرار تدفّق المنحة القطرية، ودخول نحو 15 ألف عامل غزّي إلى الداخل المحتلّ. وفي هذا الإطار، يرى المحلّل السياسي، إسماعيل محمد، أنه «لا يمكن الفصْل بين ما يحدث في الإقليم ومطالبة المقاومة بحقوقها في الغاز الطبيعي والممرّ البحري»، منبّهاً، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن ثمّة محدّدَين لذلك الربط: «الأوّل هو أن حماس تريد استغلال الموقف الإقليمي، بإرسال رسالة ميدانية إلى إسرائيل، بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي في حال اندلعت مواجهة في لبنان، وتطوّرت إلى حرب إقليمية كبيرة، وعلى افتراض أنها لن تتدخّل ميدانياً، فإنها بهذه الخطوة لا تعطي هامش أمان لإسرائيل، وهو ما يساهم في إشغال كبير لقوات الاحتلال، لا سيما وأن حماس استطاعت أخيراً كسر الجمود مع دمشق، وهي معنيّة بأفضل مكانة في أوساط محور المقاومة»؛ و«الثاني، توفّر معلومات عن نيّة الاحتلال توسيع نشاطاته في حقول غزة بغطاء من السلطة وتحفيز من الأوروبيين، في حال فشلت عمليات استخراج الغاز من كاريش، في ظلّ تعطُّش السوق الأوروبية للغاز، وهنا، تحاول المقاومة في غزة استغلال الموقف لتحصيل أكبر قدْر من الامتيازات الاقتصادية للقطاع». ويستدرك محمد بأنه «بطبيعة الحال، لن تحصل لجنة متابعة العمل الحكومي في غزة على نسبة من الواردات، خصوصاً أن السلطة بكلّ ما تحمله من شرعية، لم تستطع انتزاع أمر كهذا، لكن تحصيل امتيازات من مِثل حلّ مشكلة الكهرباء وتأمين الغاز للقطاع بسعر تفضيلي، يبقى أفضل من الوقوف متفرّجة».

من جهتها، توضح مصادر مطّلعة في المقاومة، في حديث إلى «الأخبار»، أن «المطالبة بالحقّ في الحصول على ممرّ بحري يربط بين غزة والعالم، ليست جديدة، فقد كان قائد حماس في غزة، يحيى السنوار، أعلن في نهاية نيسان الماضي، خلال لقاء حضره عدد من قادة الفصائل السياسية والعسكرية، «(أننا) سنخرج من غزة ونعود إليها، واللي عاجبه عاجبه... واللي مش عاجبه خاوة ورغماً عن أنفه»، وتعهّد بالوصول إلى هذا الهدف بالتعاون مع «محور القدس»». أمّا عن التوقيت، فيعلق المصدر بالقول إن «المقاومة تريد أن تعيد ملفّ الحصار إلى الواجهة، من خلال إثارة أزمتَين في آن واحد، هما حرّية التنقّل والسفر؛ والحصول على الحقّ في الموارد المالية الوطنية التي تُوفّرها حقول الغاز»، مضيفاً أن «اختيار التوقيت الحالي مرتبط بالانشغال الدولي بالحصول على الغاز قبل الشتاء، وفرْض المقاومة في لبنان شروطها على إسرائيل، لذا، فهو التوقيت الأمثل للإضاءة على ملفّات كهذه». ويتابع أن الإعلان يحمل أيضاً «رسائل ناعمة إلى أطرف إقليمية - لم يُسمّها - تجاوزت حقوق القطاع في الغاز، وعقدت اتّفاقيات مع إسرائيل لتسهيل تسييل الغاز المسروق قبل تصديره إلى أوروبا».

> لا يمكن الفصل بين ما يحدث في الإقليم ومطالبة المقاومة بحقوقها في الغاز الطبيعي

(أ ف ب)

«الغاز الإسرائيلي» هدفاً مشروعاً: حتى لا يبْقى عيْش القطاع منكّداً

يُعدّ سلاح الطائرات المسيَّرة المُصنّعة محلّياً داخل قطاع غزة، إحدى أبرز الأدوات التي تملكها المقاومة لمواجهة سرقة الاحتلال للغاز الفلسطيني، والتي تتخوّف قيادة العدو من تفعيلها في ظلّ تنامي المطالب بحقّ الفلسطينيين من هذه الثروة. وخلال الفترة القصيرة الماضية، بعثت حركة «حماس» برسائل ميدانية في هذا السياق، عندما أطلقت طائرتَين مسيّرتَين من طراز «شهاب» الانتحارية، فوق فعالية للفصائل الفلسطينية كانت تطالب بافتتاح ممرّ بحري للقطاع، وتمكين الأخير من حقّه في الثروة الغازية. وعلى عكْس أدائه في مرّات سابقة، لم يستهدف الاحتلال الطائرتَين اللتَين أطلقتا الأسبوع الماضي فوق بحر غزة، وهو ما فُسّر على أنه إمّا ناجم عن عجز جيش العدو عن اكتشافهما، أو عدم رغبته في تصعيد الأوضاع الأمنية في القطاع. إلّا أن حوادث مماثلة خلال الأشهر الفائتة، أظهرت أن قوات الاحتلال لم تتمكّن من اكتشاف وإسقاط طائرات للمقاومة الفلسطينية، كانت تقوم بمهام استطلاعية فوق الأراضي المحتلّة والمنطقة الحدودية لغزة، ومن ذلك إعلان جيش العدو، في تموز الماضي، رصده طائرة مسيّرة انطلقت من القطاع، في اتّجاه مستوطنات «الغلاف»، ثمّ عادت إليه، من دون أن تتمكّن منظومة الدفاع الجوّي المتطوّرة من اعتراضها.

وسبقت تلك الحوادثَ تصريحاتٌ لمسؤولين في «حماس»، أبرزهم القيادي مشير المصري، الذي أعلن خلال حفل تأبين الشهيد محمود فارس، القيادي الميداني في «كتائب القسام» - الجناح العسكري للحركة، وأحد المسؤولين عن قطاع الطائرات المسيّرة، أن «هذه الطائرات ستحمل مفاجآت للاحتلال خلال المعركة المقبلة». وفي السياق نفسه، يكشف مصدر «حمساوي»، في حديث إلى «الأخبار»، أنه «في أعقاب إعلان رئيس الحركة في غزة، يحيى السنوار، منتصف العام الجاري، وجود تنسيق مع محور المقاومة لتشغيل خطّ بحري بين القطاع ودول العالم لكسر الحصار، تستعدّ المقاومة الفلسطينية لاستخدام الطائرات المسيّرة لحماية الممرّ البحري، وتوفير غطاء جوّي يمنع قوّات بحرية الاحتلال من استهداف السفن التي ستتحرّك على هذا الخطّ، إضافةً إلى إمكانية ضربها أهدافاً مختلفة للعدو في البحر». ويؤكد المصدر نفسه أن «المقاومة في غزة لديها القدرة الكافية على ضرب آبار الغاز القريبة من القطاع بالطائرات المسيّرة»، مُنبّهاً إلى أن «استمرار الاحتلال في سرقة الغاز ومنْع الفلسطينيين من الاستفادة من ثرواتهم الطبيعية سيحتّم على المقاومة توجيه ضربات لعمليات السرقة الإسرائيلية».

وفي آبار الماضي، كشفت «كتائب القسام»، لأوّل مرّة، معلومات حول تطوير الطائرات المسيَّرة في غزة، وأظهرت صوراً لسرْب من عدّة طرز من الطائرات التي تُصنّعها في القطاع، وهي «أبابيل» (بأنواعها)، «الزواري» (الاستطلاعية/الهجومية)، و«شهاب» (الهجومية)، مؤكّدةً أن لديها مخزوناً كبيراً من هذه الطائرات. وخلال معركة «سيف القدس»، أعلنت «الكتائب» إدخالها سلاحاً جديداً إلى الخدمة، وقالت إنها استهدفت بعدد من المسيَّرات الانتحارية منصّة الغاز في عرْض البحر قبالة ساحل شمال غزة، فيما لم يعلن الاحتلال تفاصيل الحادث أو الأضرار التي نجمت عنه. وكانت وسائل إعلام عبرية كشفت، العام الفائت، أن «حماس» طوّرت طائرة مسيَّرة تحمل صاروخاً برأس قتالي مضادّ للدبابات، موضحةً أن هذه الطائرة هي نسخة من مسيَّرات مسلّحة بصواريخ، تُستخدم من قِبَل جيوش وتنظيمات من مِثل «حزب الله»، علماً أن الحركة استخدمت في مواجهة أيار 2021 طائرة «شهاب» الانتحارية، واستهدفت بها مصنعاً للكيماويات في إحدى مستوطنات غلاف غزة.

(أ ف ب)

رجب...

على الغلاف

الكنز المفقود... غزة تكبّر آمالها

غزة ـ **يوسف فارس**

على رغم الجدل القائم حول فُرصة حصول غزة على حقوقها من الغاز، فإن ما هو مطروح من فرضيّات اقتصادية بشأن العائدات المادّية لهذه الثروة، يبدو جديراً بأن يسخّن الميدان لأجله. ففيما يدور القطاع في حلقة مفرغة من الأزمات منذ 15 عاماً، في ظلّ اعتماده بشكل شبه كلّي في وارداته على الجباية المحلّية والمِنَح الخارجية، تُطرح حقول الغاز نفسها بوصفها الحلّ الاستراتيجي الجذري الذي يمكن أن يعالج ما تراكم من مشكلات خلال السنوات الماضية، بل وأن يوفّر حياة لائقة للأجيال القادمة؛ إذ إن أقلّ مستوى من العائدات من الممكن أن ينقل السكّان الذين تجاوزت نسبة البطالة في صفوفهم الـ50%، إلى مصاف العيش الكريم.

ووفقاً للخبير الاقتصادي، أحمد أبو قمر، فإن ما تمّ اكتشافه من احتياطات في بحر غزة، تجاوز 1,3 تريليون قدم مكعّب، بحجم استثمارات تفوق 6 مليارات دولار، مع الإشارة إلى أن التنقيب والاستثمار سيُظهران كمّيات أكبر في ما لو تمّا. وتلك الكمّية قدّرها المسح الجيولوجي الأوّلي، الذي اكتُشف فيه حقلا «غزة مارين 1 و2»، علماً أن الأوّل يبعد عن شواطئ القطاع 26 كيلومتراً، بعمق لا يتجاوز الـ600 متر تحت مستوى سطح البحر، ويضمّ 8 حقول متجاورة تقريباً، تُقدَّر كمّية الغاز المتوفّرة في ما هو مكتشف منها بحوالي 12 تريليون متر مكعّب، توجد على عمق مغرٍ لعمليات الاستخراج، بالنظر إلى أن التكلفة المادّية للعملية محدودة. ويضيف أبو قمر، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «الواردات الأوّلية التي تُقدَّر بـ6 مليارات دولار، تكفي لتسديد ديون السلطة الفلسطينية كاملةً، البالغة قيمتها 6,5 مليارات دولار، اقترضتْها من صندوق الاستثمار وعدد من البنوك المحلّية والمؤسّسات الدولية، وستظلّ تتحمّلها الأجيال المتعاقبة، إذ ستُدفع عاجلاً أو آجلاً من حصّة الفرد من الموازنة العامة».

ويستدرك الخبير الاقتصادي بأن «الواقع أكبر مما هو مكتشَف بكثير، إذ تَعوم غزة حرفياً على كنز مهول من الغاز الطبيعي، نحن نتحدّث عن كمّيات أكبر من تلك الموجودة في حقلَي كاريش وقانا، وأقلّ تكلفة في الاستخراج والتنقيب، لأن عمليات التنقيب أثبتت أنه كلّما توجّهت الحفريات إلى الجهة الأفريقية في بحر المتوسط، تضاعفت كمّيات الغاز الموجود، وهو ما تُبيّنه إمكانات حقل ظهر المصري المكتشَف عام 2015 على بعد 200 كلم شمال بورسعيد، والذي يحوي 30 تريليون متر مكعّب من الغاز، ما يعني أن أيّ عملية تنقيب موسّعة ستكشف عن كنوز يسيل لها اللعاب». ووفقاً لأبو قمر، فإن مجرّد إعطاء امتياز لشركات التنقيب الدولية للعمل في بحر القطاع، يُلزمها بدفع مبالغ مالية من شأنها أن تُعدّل الميزان الاقتصادي لغزة، حتى قبل استخراج الغاز.

> الواقع أكبر مما هو مكتشف بكثير، إذ تعوم غزة حرفياً على كنز مهول من الغاز الطبيعي

ما تمّ اكتشافه من احتياطات في بحر غزة، تجاوز 1,3 تريليون قدم مكعّب، بحجم استثمارات تفوق 6 مليارات دولار (أ ف ب)

فرضيات اقتصادية

حين يتمّ الحديث عن حاجات غزة والضفة الغربية من الغاز الطبيعي السنوية، فإن النسبة لا تتجاوز 3% من الاحتياطات المكتشَفة حالياً (10 آلاف طنّ سنوياً). إلّا أنه بحسب «شركة توزيع كهرباء غزة»، فإن حاجات القطاع من الكهرباء قفزت خلال السنوات الماضية إلى 600 ميغاوات، بينما وصلت في ذروة فصلَي الشتاء والصيف إلى 670 ميغاوات، لكن ما تتسلّمه الشركة من مصادرها الأساسية، يصل في أحسن الظروف إلى 200 ميغاوات. ومن هنا، يتحدّث أبو قمر عن «حلّ كامل لأزمة الكهرباء، والحاجات التي تعمل بالغاز»، فيما لناحية العائدات غير المباشرة، يمكن القول إن الانتفاع من الحقول القريبة من القطاع فقط ولو بشكل جزئي، عبر تخصيص نسبة من العائدات للإنفاق، من شأنه أن ينقل غزة من استجداء المنح والمساعدات، إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي مالياً، بل وتحقيق فائض سينعكس على قطاع تنمية البنى التحتية.

بدوره، يعرب الخبير الاقتصادي، محمد أبو جياب، عن اعتقاده بأن «كنوز غزة من الغاز تتكفّل، إذا ما تمّ استخراجها، بقلْب الواقع الاقتصادي للسكّان، على صعيد أبعد من متطلّبات الحاضر وأزماته التي لا تقارَن بحجم الواردات المتوقّعة»، مستدركاً، في حديثه إلى «الأخبار»، بأن «استثماراً كهذا بحاجة إلى استعادة الوحدة الوطنية، كي ينتظم القرار الفلسطيني وفق استراتيجية موحَّدة لاستغلال تلك الموارد، ومن دون ذلك، ستنهب إسرائيل الغاز، بينما تُلهينا بفتات المساعدات الدولية وتصاريح العمل». كما أن ما هو مأمول، مرهون بقبول شركات التنقيب الدولية العمل في بيئة يحيط بها التهديد؛ إذ يستبعد مراقبون أن تسمح إسرائيل بتقديم امتياز كهذا لا للسلطة الفلسطينية ولا لـ«حماس»، بالنظر إلى أن ذلك من شأنه إجهاض التحكّم الإسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني برمّته، وبالتالي إحراق إحدى أبرز أوراق الاحتلال الرابحة، والتي يستخدمها الأخير في تطويع القرار الفلسطيني لدى السلطة، وتقييد خيارات المقاومة في غزة - ولو جزئياً -.

الثروة ليست حلماً... هذا ما تستطيع المقاومة فعله

إذا كانت فُرصة الحكومة التابعة لحركة «حماس» في قطاع غزة، للبدء بعمليات تنقيب عن الغاز حتى في الحقول التي لا تَبعد عن الشاطئ أكثر من 300 متر، تبدو معدومة، في ظلّ قدرة الاحتلال على وأد أيّ جهود كهذه حتى قبل أن تنطلق، وغياب أيّ إمكانية لعقْد شراكات مع شركات دولية من دون وجود غطاء شرعي معترَف به، وأيضاً موافقة إسرائيلية على ذلك، فإن الواقع من الناحية العسكرية لا يبدو بالقتامة نفسها، خصوصاً أن معركة «سيف القدس» حملت مؤشّرات إلى ما يمكن أن يستبطنه هذا الواقع من فُرص. وإلى ما قبْل تلك المعركة، كان الحديث الإسرائيلي عن محاولة المقاومة في غزة امتلاك قطع بحرية مسيّرة، في إطار التوقّعات، التي سرعان ما ثبتت صحّتها مع إعلان جيش الاحتلال، أثناء المواجهة، تمكُّنه من «تدمير قطعة بحرية كانت في طريقها إلى استهداف أحد الأهداف الحيوية».

هنا، يبرز اسما الشهيدَين محمد جمال أبو سمعان، ومحمد حسن أبو سمعان، اللذين قضيا خلال تواجدهما في منتجع «مالديف غزة» خلال مواجهة أيار 2021، أثناء محاولتهما تنفيذ أوّل عملية بحرية عن طريق قطعة مفخّخة يتمّ التحكم فيها عن بُعد. وسبق لحركة «حماس» أن أعلنت أن المهندس التونسي، محمد الزواري، الذي اغتالته إسرائيل في منتصف كانون الأول 2016، هو مَن ساعد الحركة في تصنيع غوّاصات غير مأهولة. وإذ لم يُكتب النجاح حتى اليوم لأيّ عملية باستخدام تلك القطع، فإن صحفاً إسرائيلية قدّرت أن القارب الذي حرّكته «كتائب القسام» العام الماضي، مُسيَّر عن بُعد، ويحمل 50 كيلوغراماً من المتفجّرات، وكان يقصد استهداف منصّة استخراج الغاز الإسرائيلية في حقل «غزة مارين 1». وعلى رغم أنه أخطأ هدفه، إلّا أن إطلاقه دفع سلطات الاحتلال إلى «وقْف المنصّة عن العمل بقرار من وزير الطاقة الإسرائيلي»، وفق ما ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» آنذاك. كذلك، أعلن قائد سلاح البحرية الإسرائيلي، إيلي شارفيت، أنه «تمّت تصفية قادة كبار في الذراع البحرية لحماس، بينهم قائد وحدة الكوماندوز البحرية، واستهداف قوارب وزوارق ومواقع لتخزين الأسلحة البحرية». وفي المقابل، نجحت المقاومة في استهداف حقل «تمار» النفطي القريب من شواطئ عسقلان، بوسائط أخْتُلف حول تحديد كُنهها، بين أن تكون طائرات مسيَّرة انتحارية، أو صواريخ.

(أ ف ب)

ما الذي تستطيع المقاومة فعله؟

من ناحية اقتصادية، يرى الخبير الاقتصادي، أحمد أبو قمر، أن مطالبة المقاومة بحق الفلسطينيين من الغاز الطبيعي، تنطوي على رسالة مدروسة، وهي «القدرة على تعطيل البيئة الآمنة التي تحتاج إليها شركات التنقيب لبدء العمل، ولا سيما أن الاستثمارات الكبيرة المستدامة مثل حقول الغاز، تتطلّب ضمانات لا ريب فيها بتوفُّر هدوء مستدام لسنوات»، مضيفاً، في حديثه إلى «الأخبار»، أنه «لا يمكن أن تعمل أيّ شركة دولية، أو حتى إسرائيلية في سواحل غزة، من دون ضمانات سياسية وميدانية وعسكرية، وطالما أن الطرف المقابل، أي المقاومة، ليسا شريكاً، ولم يعطِ ضمانات بعيدة المدى، فإن الغاز سيبقى حبيس الأرض». أمّا من ناحية عسكرية، فيَعتبر المحلّل السياسي، إسماعيل محمد، أن «كلّ المؤشّرات التي حملتها معركة سيف القدس، تقدّم دليلاً على أن المقاومة استطاعت بناء قوّة بحرية قادرة على فرض معادلاتها في ملفّ الغاز»، متابعاً، في تصريح إلى «الأخبار»، أنه «إذا كان ما أجهض استهداف حقول الغاز في سيف القدس، هو خطأ تكتيكي ميداني، فإن القدرة على تلافي ذلك الخطأ وتأمين المجموعات على نحو أكثر فعّالية هو أمر متوفّر، ولا سيما أن المقاومة استطاعت خلْق حلول كهذه لمجالات أخرى مثل الصواريخ التي دُخّرت في الأرض، ومدافع الهاون التي يُسهل استهداف مُطلقيها». وينبّه محمد إلى أن «منصّات الغاز، وسفن النقل، وحقول التخزين، حسّاسة جدّاً لأيّ استهداف، لذا، فإنه إذا أثبتت الأيام أن القطع البحرية قادرة على الوصول إلى هدفها، فإن التأثير المتوقّع هو تحصيل حاصل».

> دائماً ما اكتفت السلطة بدور المتفرّج السلبي على سرقة الثروات الوطنية

الأخير لم يتضمّن أيّ إشارة حتى إلى تلك النسب الضئيلة، بل دار الحديث فقط عن استئناف الاتحاد الأوروبي مساعداته السنوية، بالإضافة إلى تعهّد شفهي منه بدعم الأوروبية السنوية للسلطة - بعد عام ونصف عام من توقّفها -، والمُقدَّرة بـ600 مليون يورو سنوياً. وتنصّ الاتفاقيات الموقّعة بين السلطة وشركات الاستخراج طوال العشرين عاماً الماضية، على استفادة الأولى من عائدات قدّرتها تقارير صحافية استندت إلى معلومات شبه رسمية، بما بين 10% و27,5% من قيمة ما يتمّ استخراجه. غير أن الاتفاق في البحر، كما أن فلسطين ومصر واليونان أعضاء في «منتدى غاز شرق المتوسط»، إلّا أن إسرائيل تمنع بقوّة البلطجة أيّ خطوات فلسطينية لبدء الاستخراج، وتُبقي على حضور السلطة في «المنتدى» شكلياً، على أن الخير الاقتصادي، سمير الدقران، يعتقد أن «السلطة أخفقت بدورها في إدارة ملفّ الغاز»، مبيّناً في حديث إلى «الأخبار» أن «قانون الأمم المتحدة ينصّ على أنه لا يجوز لسلطة الاستعمار أن تستولي على الثروات الطبيعية التي يجب أن تعود فوائدها على الشعب المحتلّ (...) لكنّ السلطة الفلسطينية لم تطرح هذا الملفّ بشكل جدّي في المحافل الدولية، بل بقيت متفرّجة أمام مساعي إسرائيل للحصول على منفذ لتصدير الغاز الفلسطيني إلى أوروبا، عبر توقيع الاتفاق الثلاثي منتصف حزيران الماضي، من دون أن تكون رام الله جزءاً منه». وينصّ اتفاق حزيران «التاريخي» على نقل الغاز من إسرائيل إلى مصحّات إسالة في مصر (إدكو ودمياط في الشمال)، ومن ثمّ شحنه شمالاً إلى أوروبا، وهو ما تأمل دولة الاحتلال أن يضاعف إنتاجها من الغاز الطبيعي ليبلغ 40 مليار متر مكعّب.

وبالعودة إلى تصريح ملحم الغامض والمقتضب، فإن شكوكاً كثيرة تحيط بموقف السلطة من الاتّفاق المذكور، ولا سيما أن توقيعه تزامَن مع الإفراج عن المنحة الأوروبية السنوية للسلطة - بعد عام ونصف عام من توقّفها -، والمُقدَّرة بـ600 مليون يورو سنوياً. وتنصّ الاتفاقيات الموقّعة بين السلطة وشركات الاستخراج طوال العشرين عاماً الماضية، على استفادة الأولى من عائدات قدّرتها تقارير صحافية استندت إلى معلومات شبه رسمية، بما بين 10% و27,5% من قيمة ما يتمّ استخراجه. غير أن الاتفاق الحقوق السياسية للفلسطينيين، إلى جانب الضغط لتخصيص جزء من الغاز المستخرَج لتشغيل محطّات توليد الكهرباء في غزة وجنين، مع العلم أن هذه الكمّيات لن تأخذها السلطة بالمجّان، بل ستُباع لها بسعر تفضيلي، في مقابل التزامها بـ«ميثاق دول غاز شرق المتوسط»، ومنه أن لا تعترض على أيّ تحرّكات تجري في المنطقة، وتحديداً في ما يتعلّق ببدء عمليات التنقيب واستخراج الغاز الطبيعي من حقل «مارين» قبالة سواحل غزة، وحقل «رنتيس» غرب رام الله، وأن لا تثير أساساً ملفّ حقّها في الطاقة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

ودائماً ما اكتفت السلطة بدور المتفرّج السلبي على سرقة الثروات الوطنية، إذ لم تُطالب في أيّ من المحافل الدولية بحقوق الفلسطينيين من الغاز، كما لم تطلب أساساً من أيّ شركة أو حكومة إجراء مسح جيولوجي للكشف عن الثروات المهولة الموجودة في شواطئ القطاع. وممّا زاد الطين بلّة، توقيعها عام 2015 اتّفاقاً مع إسرائيل، نصّ على تزويد «شركة توليد الكهرباء الفلسطينية»، بالغاز من حقل ليفياثان الإسرائيلي لمدّة عشرين عاماً، قبل أن تُسارع إلى الغائها بدعوى أن جزءاً من الغاز كان سيتمّ استخراجه من حقول غزة. ويلفت الباحث الاقتصادي، فراس أحمد، إلى أن «الجمهور الفلسطيني كان دائماً آخر مَن يعلم باتّفاقيات السلطة عموماً»، مضيفاً في تصريح إلى «الأخبار» أنه «خلال سنوات من البحث، حاولْت الوصول إلى أيّ معلومات من صندوق الاستثمار الفلسطيني حول صفقات الغاز، وكذلك فعلَت عندما وُقّع الاتّفاق الثلاثي في حزيران، إلّا أن كلّ محاولاتي لم تَقُد إلى أيّ نتيجة، إذ إن هذا الملفّ شديد الحساسية، وتتعامل معه السلطة بالعموم بسرّية تفوق تلك التي تحيط بها الدول مشاريعها النووية». وفي الاتّجاه نفسه، يكشف مصدر مطّلع، في حديث إلى «الأخبار»، أن «تعامُل السلطة مع حقول غزة البحرية، خصوصاً بعد الانقسام عام 2007، قائم على اعتبار تلك الحقول خارج حدود سيطرتها وصلاحيّتها، ولذا، فهي تكتفي باستخدامها كورقة للمساومة والضغط، لتحصيل بعض العمولات التي لا يُعرف طريقها، أو الإفراج عن الأموال المحتجَزة وتحسين مستوى الهبات والمساعدات الدولية».

يوسف...

حقل النصيرات... باكورة محاولات المقاومة

غزة ـ **رجب المدهون**

في ذروة حصار قطاع غزة عام 2011، خرجت شهادات من صيّادين فلسطينيين قرب شاطئ المنطقة الوسطى قبالة مخيم النصيرات، عن وجود فقاعات هواء تُخرج من البحر على مسافة تبعد قرابة 300 متر من الشاطئ. آنذاك، لم يُعر أحدٌ الموضوع اهتماماً، كما لم يفكّر أحد في أن ما يُخرج من البحر هو غازٌ طبيعي، إلى أن قرّرت الشرطة البحرية في القطاع فحْص المنطقة التي تحدّث عنها الصيادون، بإرسالها مجموعة من الغوّاصين الذين تأكّدوا من صحّة تلك الادّعاءات. وهكذا، بدأت قصة «حقل النصيرات». استطاع عناصر الشرطة، بمعدّات بدائية، سحب عيّنات من الفقاعات المختلطة بالماء، ثمّ مرّرا عليها - في اختبار أوّلي - شعلة من النار، فاشتعلت. وعلى إثر ذلك، عُرضت العيّنة على مختصّين، وجرى فحصها في مختبرات «الجامعة الإسلامية» في غزة، ليتبيّن أنها تحوي غازاً طبيعياً، وهو الأمر الذي وُضع على طاولة الحكومة الفلسطينية التي كان يرأسها حينها إسماعيل هنية، بالتزامن مع طرح موضوع استخراج الغاز على المجلس التشريعي في غزة.

بدأت تحرّكات الحكومة تجاه ملفّ الغاز، بقرار يقضي بالموافقة على استخراجه من الحقل المكتشف، بعد إجراء الدراسات والاستشارات اللازمة بخصوصه. وقد تواصلت جهات حكومية مع شركات روسية للحصول على هذه الاستشارات، ليتبيّن، وفق دراسات تلك الشركات، أن الغاز موجود على عمق 600 متر، وأن الكمّية المتوقّعة داخل هذا الحقل تفوق 60 مليار متر مكعّب، وهو ما يكفي حاجة غزة ويفيض عنها للتصدير إلى الخارج. كذلك، أجرت الحكومة اتّصالات مع جهات الاختصاص في قطر باعتبارها ذات خبرة واسعة، إلّا أنها لم تحصل منها على أكثر من وعود بتسهيلات وخبرات تساعد في استخراج الغاز. وبعد فشل الحكومة في نيْل أيّ مساعدة خارجية، قرّرت تكليف شركة محلّية بدء الاستخراج بالأدوات المتوافرة، ومن بينها حفّار قديم كانت استقدمته السلطة الفلسطينية في وقت سابق (عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات) للتنقيب عن الغاز، وأجرت عليه سلطات غزة إصلاحات، قبل أن تبدأ عملية الحفر بواسطته.

خلال عام واحد، وصلت هذه العملية إلى عمق 108 أمتار، أي أنه أنجز قرابة 20% منها، في حين تعرّضت المعدّات غير مرّة لاستهداف إسرائيلي بهدف إيقاف الحفر. ومع استمرار عمل الحفّار، وجدت الشركة المحلّية نفسها أمام معضلة عدم قدرتها على معالجة الغاز بعد استخراجه، أو حتى امتلاك الأدوات اللازمة لاستخراجه في حال وصل الحفر إلى المكان المطلوب. وفي الوقت نفسه، كان ملفّ الغاز يشهد، خصوصاً منذ عام 2014، تصاعداً في الضغوط والتهديدات من قِبَل المصريين والإسرائيليين الذين هدّدوا بقصف «حقل النصيرات». وترافقت هذه التهديدات من اشتداد الأزمة المالية لحكومة غزة، وهدم المعابر المصرية الأنفاق الواقعة على طول حدود جنوب القطاع، والتي كان يتمّ من خلالها تهريب بعض المعدّات اللازمة للعمل. وعلى رغم أن حركة «حماس» أعلنت، في العام المذكور نفسه، أن شركة تنقيب أسترالية عرضت على حكومة غزة التعاون في مجال التنقيب عن الغاز، إلّا أن حالة الحصار المطبق على القطاع، وعجز الشركة عن الوصول إليه، أجهضا هذه المحاولة مبكراً.

(أ ف ب)

السلطة تتفرّج: صندوق السمسرة الأسود

مضت ثلاثة أشهر على تعهُّد رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في رام الله، ظافر ملحم، بإصدار بيان للرأي العام حول اتفاقية الغاز التي وقّعتها السلطة الفلسطينية في منتصف حزيران الماضي، مع «الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية» (إيجاس)، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من دون أن يُصدر البيان الموعود إلى الآن. ومنذ اكتشاف حقل «غزة مارين 1» في نهاية تسعينيات القرن الماضي، وتوقيع الرئيس الراحل، ياسر عرفات، اتّفاقاً مع شركة «بريتش غاز» البريطانية لمباشرة أعمال التنقيب، ثمّ توقّف المشروع مع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية، ثمّ عودة الحديث عن التنقيب مع إعلان شركة «بريتش غاز» عام 2005 خطّتها لحفر بئرها الثالثة «غزة مارين 3» الواقعة قُبالة شواطئ غزة الشمالية، بقي ملفّ الغاز أشبه بـ«صندوق أسود»، لا يُسمح لأحد بالاقتراب منه. وفي هذا الإطار، تؤكّد ليلى أبو غالي، المدير العام للغاز والبترول في سلطة الطاقة في غزة، في حديث إلى «الأخبار»، أن «صندوق الاستثمار الفلسطيني يحتكر المعلومات حول هذا الملفّ، فيما لا تمتلك سلطة الطاقة أيّ تحديث جديد غير ما هو منتشر عبر الإنترنت».

وعلى رغم أن «اتفاق أوسلو» ينصّ على أنه يحقّ للسلطة الفلسطينية التنقيب عن الثروات الطبيعية في البحر، كما أن فلسطين ومصر واليونان أعضاء في «منتدى غاز شرق المتوسط»، إلّا أن إسرائيل تمنع بقوّة البلطجة أيّ خطوات فلسطينية لبدء الاستخراج، وتُبقي على حضور السلطة في «المنتدى» شكلياً، على أن الخبير الاقتصادي، سمير الدقران، يعتقد أن «السلطة أخفقت بدورها في إدارة ملفّ الغاز»، مبيّناً في حديث إلى «الأخبار» أن «قانون الأمم المتحدة ينصّ على أنه لا يجوز لسلطة الاستعمار أن تستولي على الثروات الطبيعية التي يجب أن تعود فوائدها على الشعب المحتلّ (...) لكنّ السلطة الفلسطينية لم تطرح هذا الملفّ بشكل جدّي في المحافل الدولية، بل بقيت متفرّجة أمام مساعي إسرائيل للحصول على منفذ لتصدير الغاز الفلسطيني إلى أوروبا، عبر توقيع الاتفاق الثلاثي منتصف حزيران الماضي، من دون أن تكون رام الله جزءاً منه». وينصّ اتفاق حزيران «التاريخي» على نقل الغاز من إسرائيل إلى مصحّات إسالة في مصر (إدكو ودمياط في الشمال)، ومن ثمّ شحنه شمالاً إلى أوروبا، وهو ما تأمل دولة الاحتلال أن يضاعف إنتاجها من الغاز الطبيعي ليبلغ 40 مليار متر مكعّب.

وبالعودة إلى تصريح ملحم الغامض والمقتضب، فإن شكوكاً كثيرة تحيط بموقف السلطة من الاتّفاق المذكور، ولا سيما أن توقيعه تزامَن مع الإفراج عن المنحة الأوروبية السنوية للسلطة - بعد عام ونصف عام من توقّفها -، والمُقدَّرة بـ600 مليون يورو سنوياً. وتنصّ الاتفاقيات الموقّعة بين السلطة وشركات الاستخراج طوال العشرين عاماً الماضية، على استفادة الأولى من عائدات قدّرتها تقارير صحافية استندت إلى معلومات شبه رسمية، بما بين 10% و27,5% من قيمة ما يتمّ استخراجه. غير أن الاتفاق الأخير لم يتضمّن أيّ إشارة حتى إلى تلك النسب الضئيلة، بل دار الحديث فقط عن استئناف الاتحاد الأوروبي مساعداته السنوية، بالإضافة إلى تعهّد شفهي منه بدعم

(أ ف ب)

فلسطين

أخيراً حزمت «سلطة أوسلو» أمرها وقرّرت النيابة عن العدو في مهمّة ملاحقة المقاومين واعتقالهم. بعدما تصاعد فعل هؤلاء على امتداد الضفة الغربية المحتلة، وبات عامل إقلاق وازعاج كبيراً للعدو. جعله يفكّر باجتياح واسع لمنطقة شمال الضفة خصوصاً، على غرار عملية "السور الواقي" عام 2002. والظاهر أن السلطة ارادت تزّك الامور تتصاعد إلى اعلى المستويات خطورة بالنسبة إلى الاحتلال، قبل ان تستجيب لنداء انّ الأخير بتحمّل "مسؤولياتها"، في توقيت اختارته بعناية بالتزامن مع توجّه رئيسها إلى نيويورك، حتى تُظهر لإسرائيل، ومن خلفها اميركا و"المجتمع الدولي" عموماً، انه لا غنى عنها في تحقيق الاستقرار في الضفة، وانها تستحقّ في مقابل ذلك دعماً يستنقذها من ازمتها. على ان ما قامت به السلطة في الساعات الاخيرة، وما استتبعه من تهديدات من قِبَل الكتائب بمواجهة فعلها بالمِثل، ينذر بجرّ الاراضي المحتلّة إلى مربّع اقتتال خطير، على رغم درجة الوعي العالية التي أظهرتها فصائل المقاومة، والتي تجلّت في تحاشي المقاوم مصعب اشتية مواجهة معتقليه، لدى اكتشافه أنهم فلسطينيون

مخاطرة بجرّ الضفة إلى الاقتتال
السلطة للاحتلال: نحن عيْنكم... ويدُكم أيضاً!

رام الله - **احمد العبد**

تُنبئ العملية التي نفّذتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية في مدينة نابلس مساء الإثنين، برضوخ السلطة الفلسطينية للضغوط الأميركية والإسرائيلية، بشأن مقارعة المقاومين في مدينتَي نابلس وجنين؛ إذ إن هكذا قرار لا يمكن اتّخاذه وتنفيذه من دون وجود غطاء له من المستوى السياسي. وتحوّلت مدينتا نابلس وجنين شمال الضفة، منذ مساء الإثنين، إلى ساحة معركة حقيقية، جرّاء المواجهات الواسعة التي اندلعت بين الأهالي والمقاومين من جهة، وبين عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية من جهة أخرى، عقب اختطاف الأخيرة المطلوب للاحتلال، الأسير المُحرَّر «القسّامي» مصعب اشتية، ورفيقه عميد طبيلة. وفي أعقاب شيوع خبر اختطاف اشتية الذي تعتبره إسرائيل من أبرز المطلوبين لها في الضفة، ونجا من عدّة محاولات اغتيال سابقة، شهدت نابلس توتّراً كبيراً، حيث خرج عشرات المسلّحين من مجموعة «عرين الأسود» في البلدة القديمة، إلى وسط المدينة، ووسط إطلاق نار كثيف في الهواء، كما خرج الآهالي إلى الشوارع، وأشعلوا الإطارات المطّاطية، ورشقوا بالحجارة عناصر الأمن الذين ردّوا بالرصاص الحيّ وقنابل الغاز، وهو وضعٌ انسحب على مخيّمات بلاطة والعين وعسكر. وفي المقابل، دفعت الأجهزة الأمنية بقوّاتها وآلياتها المدرّعة إلى شوارع نابلس، فيما استخدم عناصرها الرصاص الحيّ والمطّاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع، في المواجهات التي امتدّت إلى أحياء عدة في المدينة، وإن تركّزت في وسطها، مُخلّفة قتيلاً وعشرات الإصابات، ومتسبّبةً بتعطّل العديد من المؤسّسات. وأفادت مصادر طبّية بمقتل فراس يعيش (53 سنة) بالرصاص خلال المواجهات، بينما حمّلت عائلته السلطة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن مقتله، كما أصيب الأسير المحرَّر، الطالب في «جامعة النجاح» أنس عبد الفتاح، بجروح خطيرة للغاية، نقلت المصادر الطبّية عن عائلته أنه لن يخرج منها إلّا مصاباً بشلل نصفي، بسبب اختراق إحدى الرصاصات كبده وكليته وطحاله، واستقرارها في الحبل الشوكي. وفي جنين، صبّ عشرات المسلّحين، طيلة ساعات مساء الإثنين وفجر الثلاثاء، غضبهم على مقرّ المقاطعة، بصلّيات كثيفة من الرصاص، في حين أصدرت مجموعات المقاومة في جنين ونابلس وبلدتها القديمة ومخيّماتها بيانات تُدين إقدام السلطة على اختطاف اشتية، وتُطالبها بالإفراج عنه فوراً. وهدّد مقاومون من «كتيبة جنين»، في بيان مصوّر، رام الله، بالقول: «لا نريد منكم القتال معنا، لكن كفّوا أيديكم عنا، وأطلقوا سراح مصعب اشتية، وإذا تعاملتم بالخطف فستتعاملون بالخطف»، مضيفةً: «مطلبنا أن لا تكونوا خنجراً مسموماً لنا».

وكانت السلطة حاولت، في بداية الحدث، الترويج لكوْن اشتية هو مَن قام بتسليم نفسه، والأمر الذي دحضته عائلته، مؤكّدة أن عناصر الأجهزة الأمنية نصبوا له كميناً بُغية اعتقاله، وعندما اكتشف مصعب وجود الكمين، رفع السلاح على القوّة التي حاصرته، معتقداً أنها إسرائيلية، ولدى تأكّده من كوْن عناصرها فلسطينيين أنزل سلاحه، ليعتدي هؤلاء عليه بالضرب ويخطفوه. وحمّلت العائلة محافظ نابلس وقيادة الأجهزة الأمنية المسؤولية عن صحّة ابنها ومصيره، مُطالبةً بالإفراج الفوري عنه. من جهتها، دعت «لجنة المؤسّسات والفصائل الفلسطينية» في نابلس، السلطة، إلى إطلاق سراح اشتية وتجريم الاعتقال السياسي، بينما حاولت المؤسّسة الأمنية التنصّل من دم يعيش، بالادّعاء أن قواتها لم تتواجد في المكان الذي قُتل فيه الرجل، مُدافعةً بأن «قرار التحفّظ على المواطنَين مصعب اشتية وعميد طبيلة جاء لأسباب وداوع موجودة لدى المؤسّسة الأمنية، سيتمّ الإفصاح عنها لاحقاً».

ويَحمل هجوم الأجهزة الأمنية على مدينة نابلس، وما تخلّله من إنزال المدرّعات ونشر القناصة، رسائل عدّة إلى أطراف مختلفة؛ إذ بدا أقرب إلى محاولة من قِبَل السلطة لإثبات قدرتها واستعراض قوّتها ليس أمام الشارع الفلسطيني فقط، وإنّما إزاء الاحتلال ومن خلفه الولايات المتحدة، بخاصة بعد أسابيع من اتّهامها بالضعف والتنصّل من مسؤولياتها. وظهرت السلطة كمَن تُحاول إعادة تأكيد أهمّيتها، والقول إن استقرار الوضع في الضفة الغربية

دفعت الأجهزة الأمنية بقوّاتها إلى شوارع نابلس، فيما استخدم عناصرها الرصاص الحيّ والمطّاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع (أف ب)

> بدا لافتاً أن التصعيد الذي بدأته السلطة، في مدينة نابلس وما تخلّله من اعتقالات، يأتي بالتزامن مع توجّه عباس إلى نيويورك للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

لا تستطيع إسرائيل تحقيقه وحدها مهما استخدمت من قوّة، من دون الخدمات التي تُسديها الأولى إليها، وهو ما يجب أن يكون له مقابل. وليس مستبعَداً، والحال هذه، أن تتّسع حملة السلطة في مدينة نابلس في الساعات المقبلة، وأن تمتدّ إلى مدينة جنين، بخاصة بعد اللقاءات الأمنية التي عُقدت في الأيام الماضية بين ضبّاط إسرائيليين وشخصيات فلسطينية، وتحديداً مدير جهاز الاستخبارات ماجد فرج ومدير «هيئة الشؤون المدنية» حسين الشيخ، والتي تشي مخرجاتها بنجاح إسرائيل في دفْع الأجهزة الأمنية إلى القيام بمهمّة مقارعة المقاومين نيابةً عنها، تحت طائلة التهديد باجتياح واسع لشمال الضفة، مع ما يعنيه هذا السيناريو من تهشيم إضافي لصورة السلطة ومكانتها.

كذلك، بدا لافتاً أن التصعيد الذي بدأته السلطة، تزامَن مع توجّه الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى نيويورك للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة الأمم المتحدة، في ما يستهدف إظهار قدرة رام الله على ضبط الأوضاع، التي باتت عامل إقلاق كبيراً للولايات المتحدة و«المجتمع الدولي»، وهي بهذا تريد تعزيز «شرعيتها» الدولية، واستدرار الدعم المالي لصالحها، من دون أيّ اكتراث بالتداعيات الداخلية الخطيرة لِما تقوم به، والذي يتأهّب بل قد يفوق خطورةً مقتل أبو العز حلاوة، ونزار بنات، وعشرات ضحايا الاعتقالات والملاحقات. وحظي ما جرى في نابلس باهتمام الإعلام العبري، حيث رأى المراسل العسكري لموقع «والا نيوز»، أمير بحبوط، في اعتقال اشتية «عرضاً ترويجياً بالتزامن مع خطاب أبو مازن في الأمم المتحدة، وإشارة إلى الولايات المتحدة وأوروبا»، معتبراً أن «تغيير الاتجاه يتحقّق فقط إذا رأينا اعتقالات لفترة زمنية طويلة». وكتبت «يديعوت أحرونوت»، بدورها، أن «اعتقال اشتية جاء على خلفيّة الانتقادات المُوجَّهة إلى السلطة من قِبَل رئيس الأركان الإسرائيلي ورئيس جهاز الشاباك ورئيس الحكومة الإسرائيلية، الذي قال: «لن نتردّد في العمل أينما لا تستطيع السلطة فرض السيطرة». ولم تُخفِ المصادر العبرية قلقها من امتداد حالة الغضب في نابلس، إذ قال اليوم ليفي، محرر الشؤون الفلسطينية في قناة «كان» العبرية: «عندما نتحدّث عن سيناريو فقدان السيطرة في نابلس، نقصد بالضبط ما جرى الليلة الماضية، الأجهزة الأمنية اعتقلت مطلوباً في المدينة، ورداً على ذلك، المسلّحون فتحوا حرباً عالمية ضدّ السلطة... إنْ انقلبت الأوضاع على السلطة، إسرائيل ستكون أمام مشكلة كبيرة ومقلقة».

وجاء تحرّك السلطة في نابلس بعد أقلّ من 24 ساعة على سريان معلومات عن قرب تنفيذ جيش الاحتلال عملية عسكرية شمال الضفة، «ما لم تتفاعل» السلطة الفلسطينية مع التصعيد الذي تشهده تلك المنطقة «بشكل فعّال»، وفق ما ذكره موقع «يديعوت أحرونوت» مساء الإثنين. لكن المقارَبة أن الردّ الإسرائيلي على ما جرى في نابلس، جاء في صورة كشف النقاب عن شروع سلطات الاحتلال في حملة جديدة لمصادرة أموال فلسطينية تُحوّلها السلطة إلى عائلات الأسرى والشهداء، بحسب ما أفادت به صحيفة «يسرائيل هيوم»، موضحةً أن وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، وقّع أمراً يقضي بمطالبة سلسلة من المصارف في إسرائيل بتجميد هذه الأموال والمخصّصات.

تقرير

بيلوسي في يريفان: «الأميركي المستفزّ» يتنقّل

محمد نور الدين

جاءت زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي، نانسي بيلوسي، إلى أرمينيا، والتي وصفتها الصحافة التركية بـ«الفضيحة»، لترسم صورة واضحة لـ«الأميركي المستفزّ»، لا سيما وأنها أعقبت بقليل زيارة هذه المسؤولة إلى تايوان. وإذ لم تفعل واشنطن شيئاً لمساندة أرمينيا في حربها التي انتهت بهزيمة مذلّة لها أمام أذربيجان - وُصفت بأنها «الكارثة الكبرى الثانية» بعد الأولى عام 1915-، فلا يمكن النظر إلى خطوة الزيارة على أنها «دفاعاً عن أرمينيا». وبرأي معظم المحلّلين الأتراك والأذربيجانيين، فإن بيلوسي سعت من وراء محطتها هذه إلى بَحْث سُبُل التصدّي لروسيا بعد حرب أوكرانيا، من أجل إرباكها وحليفتها الصين سواء في تايوان أو في جنوب القوقاز، ولا سيما بعد انعقاد «قمة شنغهاي للتعاون» في سمرقند. كما جاءت الزيارة على أمل كسب أصوات الشتات الأرميني في الولايات المتحدة مع اقتراب موعد الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي في 8 تشرين الثاني المقبل، علماً أن الرئيس الأميركي، جو بايدن، كان أوّل رئيس يعترف بالإبادة الأرمينية في نيسان من العام الماضي. وغطّت تصريحات بيلوسي أكثر من اتجاه: فهي أرادت أوّلاً شدّ عصب رئيس وزراء أرمينيا، نيكول باشينيان، من أجل استمرار تمسّكه بالعلاقات مع الولايات المتحدة، خصوصاً أن الرجل ممتعض من كون روسيا ومعها دول «منظمة الأمن الجماعي»، لم تتدخّل دفاعاً عن أرمينيا خلال الاشتباكات الأخيرة مع أذربيجان، ما جعلها فرصة لتثبيت أقدام باشينيان في المعسكر الأميركي. ومن التصريحات التي أدلت بها في يريفان (على رغم أن زيارة لأذربيجان، كان واضحاً، ثانياً، أن بيلوسي تريد كسْب ودّ باشينيان أكثر من استعداء باكو. فالعلاقات الأميركية- الأذربيجانية على خير ما يرام، حتى أن الولايات المتحدة، ومنذ تفكك الاتحاد السوفياتي، كانت خلْف سكب أذربيجان إلى المعسكر الغربي والإسرائيلي، من خلال الدعم العسكري والتكنولوجي والاستخباراتي. كما من خلال ربْط تصدير النفط والغاز الأذربيجاني بخطّ باكو - تبليسي - جيحان عبر جورجيا في نهاية التسعينيات، وبدعم مباشر من الرئيس الأميركي السابق، بيل كلينتون. لهذا، لا يبدو مقنعاً أن تأتي بيلوسي في هذا التوقيت لتستفزّ أذربيجان، وتقول: «إن على باكو أن تقبل بحقيقة أنها هي التي بدأت الهجمات (الأخيرة) غير القانونية والقاتلة على أرمينيا». لكن «الرئيسة»، ثالثاً، لم تكتفِ بتحميل أذربيجان المسؤولية، إذ إن انتقاداتها طاولت تركيا بصورة مباشرة لا تَحتمل اللبْس: ابتداءً من زيارتها إلى نصب الإبادة في يريفان (على رغم أن زيارة النصب جزء إلزامي من بروتوكول زيارة أي ضيف أجنبي إلى هذا البلد، لكن الأتراك وضعوا الزيارة في خانة استفزاز بلادهم)؛ وثانياً، وهنا الطامة الكبرى بالنسبة إلى الأتراك، أن بيلوسي اعتبرت أن زيارتها إلى أرمينيا بمثابة «دعم للكفاح العالمي ضدّ الاستبداد».

> تُعدّ زيارة بيلوسي إلى أرمينيا إشارة أولى إلى تجدّد الاهتمام الأميركي بالقوقاز الجنوبي

لا شك في أن الأتراك متفاجئون من اللهجة الأميركية إزاءهم، وهو ما يمكن أن يكون مؤشّراً إلى استمرار مناخ التوتّر القائم بين تركيا والولايات المتحدة منذ وصول جو بايدن إلى السلطة، والذي ازدادت حدّته بعد مشاركة الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، في قمّة «شنغهاي للتعاون». لكن الزيارة، مع ذلك، تُحمل أبعاداً تتعدّى مجرّد انتقاد باكو وأنقرة. إذ يقول الجنرال التركي المتقاعد، غورسيل طوقماق «إنها تُعدّ إشارة أولى إلى تجدّد الاهتمام الأميركي بالقوقاز الجنوبي، مرجّحاً أن يتبعها «زيارات لوفود أميركية أخرى، ليصار من بعدها إلى وضع تصوّر لِما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة هنا»، أي بمقصد «كبفية مواجهة النفوذ الروسي في القوقاز». ووفق هذا الجنرال، فإنه «إذا نظرنا من النافذة الكبيرة، فإن هذه الزيارة هي الخطوة الأولى لبدء العمليات الأميركية في المنطقة».

في ظلّ هذه الأجواء المشحونة، يسعى الرئيس التركي، مجدّداً، إلى لقاء يجمعه إلى نظيره الأميركي، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. فإردوغان الذي وصل نيويورك قادماً من سمرقند حيث شارك في قمّة «شنغهاي للتعاون»، جال وحيداً في حدائق المدينة، فيما كانت زعامات العالم الغربي تسير وراء جنازة الملكة إليزابيث في لندن. وهنا، أمكن طرح سؤال كيف يمكن دولة وثيقة الصلة مثل تركيا ببريطانيا التي ترتبط معها بمعاهدات واتفاقات عسكرية وتجارية ويجمعهما «حلف شمال الأطلسي» ألّا تكون ممثلة في الجنازة الملكية على مستوى رئيسها؟ على أن حجّة إردوغان لعدم المشاركة هي أنه يريد الحضور مواكَباً بأسطول سيارات للحماية يحملها معه من تركيا، وأنه لا «يناسبه» أن يستقلّ الحافلة مع الملوك والرؤساء الآخرين. وما حضور إردوغان إلى الأمم المتحدة، سوى محاولة منه للقاء بايدن، حتى وإن كان ذلك من أجل الصورة التي يعتقد أنها قد تساعده في التغلّب على المصاعب الاقتصادية في بلاده، حيث يقترب سعر الدولار من 18 ليرة ونصف الليرة. ويرى الكاتب التركي مراد يتكين أنه «من غير الواضح ما إذا كان الرجلان سيلتقيان. فعين بايدن على الانتخابات النصفية التي يريد الخروج منها بأقلّ الخسائر، بالتالي لن يكون مهتماً كثيراً بلقاء إردوغان». لكن جائرة الترضية ستكون لقاءً يجمع إردوغان إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، يائير لابيد.

اعتبرت بيلوسي أن زيارتها إلى أرمينيا بمثابة «دعم للكفاح العالمي ضدّ الاستبداد» (أف ب)

إيران

رئيسي في نيويورك: عودة التفاؤل بانفراجة «نووية»

طهران - **محمد خواجوني**

يشارك الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، للمرّة الأولى منذ تولّيه الرئاسة، في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حُيث يُرتقب أن يلقي كلمته اليوم. ويأتي حضور رئيسي الاجتماعات، هذه السنة، وسط جوٍّ من عدم اليقين إزاء ملفّ محادثات إحياء الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية، والتي لم تفضِ بعد إلى أيّ نتيجة، على رغم مرور سنة ونصف السنة على انطلاقتها، بينما يتحدّث بعض أطرافها عن بلوغها «مأزقاً» تسبّبت به العراقيل الكثيرة التي لا تزال تحول دون توقيع الاتفاق، وفي مقدّمها قضيّة «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». وفيما يرى آخرون أن الحلّ يكمن في إجراء حوار مباشر بين إيران والولايات المتحدة، رفض رئيسي، في حوار مع شبكة «سي بي أس» الأميركية أجراه قبيل توجّهه إلى نيويورك، احتمال عقْد لقاء مع نظيره الأميركي جو بايدن، على اعتبار أنه «لا طائل منه»، مُجدّداً دعوته واشنطن إلى تقديم «ضمانات» تكفل عدم انسحابها مجدّداً من الاتفاق النووي.

وباتت آفاق التوصّل إلى اتفاق لإحياء «خطّة العمل الشاملة المشتركة» ضبابية وقاتمة، بعد آخر ردٍّ قدّمته إيران على النصّ المقترح من جانب الاتحاد الأوروبي. وتتمثّل مسألة الحصول على ضمانات من الولايات المتحدة بعدم الانسحاب مرّة ثانية من أيّ اتفاق وإغلاق ملفّ المواقع الإيرانية المشتبه فيها لدى «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، المطلبَين الرئيسَين لطهران من الغرب، الذي يعتبرهما، من جهته، عائقَين تضعهما الأولى على طريق إحياء الاتفاق. وبالتزامن مع الاجتماع الدوري لمجلس محافظي «الطاقة الذرية»، الأسبوع الماضي، أصدرت ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، ومعها أميركا، بياناً دعت فيه إيران إلى «التعاون» مع الوكالة في شأن ملفّ العثور على آثار لجزيئات اليورانيوم في ثلاثة مواقع غير معلَنة. وتُعتبر طهران الملفّ الآنف «سياسياً» كونه فُتح بفعل ضغوط مارستها إسرائيل، فيما يشكّل إغلاقه بالنسبة إليها شرطاً مسبقاً لإحياء الاتفاق النووي. لكن التصريحات التي أدلى بها رئيس «مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية»، محمد إسلامي، أول من أمس، جاءت كعلامة إيجابية على احتمال إغلاق ملفّ إيران لدى الوكالة الدولية، إذ قال إن «الرسائل التي صدرت من جانب الوكالة الدولية تشير إلى أنهم يعتزمون إغلاق ملفّ المواقع الثلاثة المزعومة... أمل في أن يكونوا صادقين وألّا يضيّعوا وقتهم أكثر، وألّا يظنّوا أن في مقدورهم اتخاذ هذا حالة كذاة لممارسة ضغوطهم القصوى»، لافتاً، في الوقت ذاته، إلى أن الأوروبيين «يريدون التوصّل إلى اتفاق، غير أن نيتهم الرئيسة هي عزل إيران». وتُظهر تصريحات إسلامي أن محادثات سرّية جرت في الأيام الأخيرة حول ملف إيران لدى «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، وهو ما يمكن أن يشكّل مؤشّراً إلى أن الجهود في هذا المجال لم تتوقّف، وأن المشاورات لا تزال جارية على قدم وساق، على رغم أن العديد من المراقبين يرون أن فرص توصّل المحادثات النووية إلى نتيجة قبل الانتخابات النصفية للكونغرس في تشرين الثاني المقبل، تتضاءل، ويبدو أن المحادثات التي سيجريها كبار مسؤولي الدول على هامش اجتماعات الجمعية العامة، سيكون لها دور مهمّ في الحدّ من الفشل الحتمي للمحادثات، إذ يمكن أن تسهم في إحياء الاتفاق النووي.

ويرافق رئيسي في زيارته إلى نيويورك، كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين، علي باقري كني، الذي تمثّل مشاركته «جهداً لتحويل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى فرصة دبلوماسية». وفي هذا الإطار، قال الناطق باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، إن «إيران لا تملك خلال هذه الزيارة وهذه الاجتماعات، خطة محدّدة المعالم في ما يخصّ محادثات رفع العقوبات»، لكنه أوضح أن «ثمة احتمال» أن تجري محادثات على هامش اجتماعات الجمعية العامة «في شأن العقوبات ومحادثات ثنائية مع الأطراف المتفاوضة». وشدّد الناطق على موقف الرئيس الإيراني، بالقول إن أيّ «محادثات ثنائية» لن تجري خلال زيارة نيويورك مع السلطات الأميركية حول أيّ موضوع كان. من جهته، قلّل وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، في مقابلة مع موقع «بوليتيكو» الأميركي، نُشرت أمس، من التوقّعات بحدوث انفراجة حول هذا الملفّ خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، قائلاً إنه لا يعتقد أن الاجتماع مع الرئيس الإيراني سيكون مثمراً.

> يرافق رئيسي في زيارته إلى نيويورك، كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين، علي باقري كني

باتت آفاق التوصّل إلى اتفاق لإحياء «خطّة العمل الشاملة المشتركة» ضبابية وقاتمة (أف ب)

الكرة المعولمة

مشروع طويل الأمد في تشيلسي

صيفٌ ساخن عاشه نادي تشيلسي الإنكليزي. إعادة هيكلة قام بها الملّاك الجدد بقيادة الأميركي تود بولي، تعكس الرغبة بتعديل الأوتار والمنافسة على الألقاب المتاحة كافة خلال المواسم المقبلة. هناك سعي للتحسين أيضاً عبر شراء حصص في فرق قارية. على أن تصبح أندية مغذّية «للبلوز» من حيث المواهب الصاعدة. فهل تعيش الإدارة الجديدة حقبة مليئة بالنجاحات؟

حسين فحص

تغيّرت الأمور داخل أسوار ملعب ستامفورد بريدج في العاصمة البريطانية لندن بين ليلة وضحاها. رحل المالك السابق رومان أبراموفيتش عن أسوار تشيلسي بعد فوز التحالف الذي قاده بولي لشراء النادي، في صفقةٍ وصلت إلى 4 مليارات يورو. ومع انتقال الملكية إلى القبضة الأميركية، بدأت التغيرات تحصل تباعاً.

استلم بولي إدارة النادي من «المرأة الحديدية» مارينا غرانوفسكايا، وقام بالتخلي عن خدمات رئيس مجلس الإدارة بروس باك ثم المستشار الفني بيتر تشيك، بالتراضي. أسابيع قليلة مضت على إعادة الهيكلة الإدارية، حتى جاء الدور على رأس الهرم الفني. قام الملّاك الجدد بإقالة مدرب الفريق الأول، الألماني توماس توخيل بعد مضي 6 جولات من عمر الدوري المحلي، إضافةً إلى مباراة واحدة في دوري أبطال أوروبا، وعيّنوا مكانه الإنكليزي غراهام بوتر. تغييرٌ أبى أن يربطه بولي بالخسارة الأوروبية في المباراة الأولى أمام دينامو زغرب بنتيجة (1 ـ 0)، مؤكداً إجراءه بسبب «الرؤية الصحيحة للنادي على المدى البعيد».

هكذا، حلّ غراهام على رأس العارضة الفنية لتشيلسي وقاد الفريق لتعادل في ثاني مباريات دوري أبطال أوروبا أمام سالزبورغ بهدف لمثله. عاد لاعبو تشيلسي بعدها إلى مركز التدريب في «كوبهام» حيث واصلوا تكيّفهم مع متطلبات المدرب الجديد. التأقلم التكتيكي يتطلّب

بريد تشيلسي الاستفادة من تجربتي سالزبورغ ولايبزك (أ ف ب)

كل لاعب في الفريق الأول على أساس فردي. ظهر العديد من لاعبي الأكاديميّة خلال التدريبات أيضاً، كما شاركوا في مباراة ودية أمام برايتون (فريق بوتر السابق).

يُنظر لبوتر على أنه الشخص الأمثل لقيادة تشيلسي خلال المواسم المقبلة، تبعاً لشخصيته المرنة في التواصل وقدراته الجيدة كمدرب. تهدف الإدارة الجديدة إلى بناء فريق متكامل قائم على التواصل بين مختلف الأشخاص والفئات العمرية، على أن تكون الأكاديمية جزءًا لا يتجزأ من مستقبل الفريق الأول. هنا، يأتي دور المدير الرياضي المرتقب، وبحسب خبير الانتقالات فابريزيو رومانو، توصل كريستوف فروند إلى اتفاق مع تشيلسي يوم الأحد من أجل توقيع عقد لقيادة المشروع الجديد. جاء الاختيار بعد موافقة المدرب غراهام بوتر، الذي أكّد امتلاك فروند ملف شخصي مثالي للعمل

> يسعى تشيلسي إلى إنشاء شبكة من الأندية الشريكة في جميع انحاء العالم

معاً في المشروع الحالي والمستقبلي. تعيين فروند يعكس إعجاب بولي وشركائه بنموذج ريد بول الرياضي. تمتلك شركة الطاقة فريقي سالزبورغ النمسوي ولايبزك الألماني، وهناك علاقة وثيقة بين الفريقين من ناحية انتقال وتنمية المواهب. في هذا الصدد، كشفت تقارير إنكليزية عن رغبة بولي في شراء نادٍ آخر، والسير على نهج مانشستر سيتي وريد بول. وذكرت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية أن الهدف وراء ذلك هو إنشاء شبكة من الأندية الشريكة في جميع أنحاء العالم، بهدف مواصلة تطوير المواهب الشابة ضمن دوريات مختلفة حتى يصبحوا جاهزين للعب مع فريق تشيلسي الأول مستقبلاً. يرغب مجلس إدارة تشيلسي الجديد أيضاً في التعاقد مع المستشار الفني لنادي باريس سان جيرمان الفرنسي، لويس كامبوس.

هو موسم إعادة الهيكلة والتأقلم تحضيراً للمنافسة في السنوات المقبلة. من شأن الأموال الضخمة التي صُرفت خلال الصيف أن تتقلص تدريجاً عند اتباع سياسة تعدد الأندية وتطوير الأكاديمية. المشروع شامل وواعد، لكن النجاح يحتاج إلى الوقت قبل أي شيء آخر.

وقتاً، ومع ذلك، ظهرت مؤشرات إيجابية ضد سالزبورغ من حيث تمتع اللاعبين بحرية هجومية أكبر. كان من المقرر أن يفتتح بوتر سجله في الدوري مع تشيلسي أمام ليفربول خلال جولة الأسبوع الماضي، غير أن المباراة تأجلت بسبب عدم توفر عناصر أمن كافية نتيجة انشغالهم في جنازة الملكة إليزابيث الثانية في لندن. ومع الاستراحة الدولية التي تلت الجولة السابعة، لن يتولى بوتر مسؤولية أول مباراة له في الدوري كمدرب لتشيلسي حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، في شهر سيلعب خلاله الفريق اللندني 9 مباريات كاملة.

استثمار كبير

أدى تغيير المدرب إلى تحسين الحالة المزاجية في كوبهام (مركز التدريبات). كانت هناك استجابة جيدة وبُذلت جهود للتحدث مع

حول العالم

سواريز متاح مجاناً

سيغادر مهاجم منتخب الأوروغواي المخضرم لويس سواريز فريقه ناسيونال المحلي بنهاية الموسم الكروي في بلاده نهاية شهر تشرين الأول المقبل. وسيكون سواريز (35 عاماً) لاعب أياكس أمستردام الهولندي وليفربول الإنكليزي وبرشلونة وأتلتيكو مدريد الإسبانيَين السابق، متاحاً للانتقال إلى فريق آخر في صفقة مجانية. وكان سواريز انتقل إلى ناسيونال النادي الذي شهد انطلاق مسيرته الكروية، هذا الصيف، بعد 16 عاماً من مغادرته. وتألق سواريز في صفوف فريقه القديم ـ الجديد بتسجيله 4 أهداف في 8 مباريات في الدوري.

وقال رئيس ناسيونال خوسيه فوينتيس «حالما ينتهي الموسم (في الأوروغواي)، سيغادر سواريز. هذا ما اتفقنا عليه. أقول هذا الأمر لكي أضع حداً لأي توقعات خاطئة. لقد بذل جهوداً كبيرة للمجيء إلى هنا. سواريز سيرحل». وعلى الرغم من رغبة النادي بالاحتفاظ بسواريز، إلّا أن الأخير لم يخفِ رغبته بالعودة إلى أوروبا، علماً بأنه من غير المؤكد ما إذا كان سيتعاقد مع أحد الأندية قبل انطلاق مونديال قطر. وينتهي الموسم في الدوري الأوروغوياني في 31 تشرين الأول أي قبل 20 يوماً من انطلاق العرس الكروي العالمي حيث سيكون سواريس ضمن تشكيلة الأوروغواي في قطر، علماً أنه أفضل هداف في تاريخ منتخب بلاده برصيد 68 هدفاً في 132 مباراة خاضها على الصعيد الدولي. واستدعى دييغو ألونسو مدرب الأوروغواي المهاجم المخضرم لوديتي إيران في 23 الشهر الحالي وكندا في 27 منه.

وتستهل الأوروغواي مبارياتها في مونديال قطر ضمن منافسات المجموعة الثامنة بمواجهة كوريا الجنوبية في 24 تشرين الثاني، قبل أن تلعب أمام البرتغال وثم غانا.

حارس المنتخب الاميركي سعيد في ارسنال

يحاول الأميركي مات تيرنر اثبات نفسه كحارس أول مع المنتخب الأميركي الذي يستعد للمشاركة في مونديال قطر 2022، لكنه ليس منزعجاً لعدم مشاركته أساسياً مع فريقه آرسنال في الدوري الإنكليزي. وتيرنر (28 عاماً) الذي خاض 8 من المباريات الـ14 للمنتخب الأميركي في التصفيات المؤهلة إلى المونديال، انضم لـ«مدفعجية» في حزيران الفائت بصفقة طويلة الأمد قادماً من نيو إنغلند ريفولوشن، بعد اختياره حارس العام في الدوري الأميركي 2021.

لكنه عجز عن إزاحة الحارس الأساسي في فريق شمال لندن آرون رامسديل ولم يشارك في المباريات السبع لفريقه في الدوري حتى الآن.

لا يعتقد أن ابتعاده عن مباريات المستطيل الأخضر سيؤثر على جاهزيته في ظل استعداد المنتخب الأميركي لخوض مباريات ودية ضد اليابان والسعودية، قبل التوجه إلى خوض الحدث العالمي في قطر في نهاية تشرين الثاني المقبل.

وقال تيرنر في حديث صحافي: «يعتمد الموقف على كيفية تعاملك مع التدريب. اعتقد أنه إذا كنت (في التمرين) فقط للتنزه، ولست مقتنعاً بإمكانية تغيير أي شيء»، ستفقد رشاقتك مهما فعلت».

وتيرنر أحد ثلاثة حراس ضمن تشكيلة الولايات المتحدة التي ستواجه اليابان الجمعة المقبل في دوسلدورف الألمانية والثلاثاء المقبل ضد السعودية في مورسيا الإسبانية.

وأشاد تيرنر بعمل مدربه الإسباني ميكل أرتيتا الذي وضع آرسنال في صدارة الدوري الإنكليزي «هو شخص رائع».

دوري الأمم الأوروبية

المنتخبات تبدأ تحضيراتها... مشهد أخير قبل المونديال

تتوقف عجلة الدوريات الأوروبية هذا الأسبوع إفساحاً في المجال لإقامة منافسات الجولتين الخامسة والسادسة الأخيرة من دور المجموعات في مسابقة دوري الأمم الأوروبية، والتي تعتبر «بروفة» أخيرة للمنتخبات قبل الاختبار الأهم في نهائيات المونديال نهاية العام الحالي. ويشكّل تنظيم العرس الكروي العالمي في منتصف الموسم الكروي الأوروبي تحدياً كبيراً للأندية والمدربين المنتخبات الوطنية على حد سواء، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

تتحمل المسابقات المحلية وطأة الاضطرابات من ناحية برمجة المباريات، حيث ستضطر إلى التوقف قبل أسبوع من المباراة الافتتاحية في مونديال قطر، ما يقلّص الوقت أمام المنتخبات للتجمع والعمل قبل خوض معترك منافسات كأس العالم.

لهذه الأسباب، تضاعفت أهمية مباريات المسابقة القارية، حيث تخوض المنتخبات الأوروبية منافسات دور المجموعات، في حين تلعب منتخبات أخرى مباريات ودية، منها البرازيل التي تواجه غانا ثم تونس على الأراضي الفرنسية في 23 و27 الشهر الجاري. ويستعد المنتخب الفرنسي للدفاع عن لقبه بطلاً لمونديال روسيا 2018، ولكن بداية على «الديوك» تفادي الهبوط من المستوى الأوّل من دوري الأمم، إذ يتذيّل ترتيب المجموعة الأولى بنقطتين فقط من تعادلين وهزيمتين.

ويستضيف رجال المدرب ديدييه ديشان الذين توجوا العام الماضي بلقب النسخة الثانية من المسابقة، منتخب النمسا غداً الخميس عند الساعة 21,45 بتوقيت بيروت، قبل رحلة محفوفة بالمخاطر يوم الأحد إلى الدنمارك المتصدرة مع 9 نقاط بفارق نقطتين عن كرواتيا، مع واجب الفوز بالمباراتين لتفادي الهبوط. ويعاني ديشان من مشكلات عدة، أبرزها كثرة الإصابات في صفوف منتخب بلاده على غرار بول بوغبا الذي ما زال في طور التعافي من جراحة في ركبته، ما وضع لاعب وسط يوفنتوس الإيطالي في سباق مع الوقت ليكون حاضراً قبل بدء مونديال قطر.

وأمام واقع غياب العديد من كوادره للإصابة (القائد والحارس هوغو لوريس وثيو هرنانديز وبريسنيل كيمبيمبي ونغولو كانتي وكينغسلي كومان وكريم بنزيمة...) استدعى ديشان عدة وجوه جديدة تأمل في أن تحصل على فرصة لفرض نفسها قبل الإعلان عن القائمة النهائية المتوجهة إلى قطر في 13 تشرين الثاني المقبل.

وعلى المقلب الآخر، منح مدرب إنكلترا غاريث ساوثغيت مهاجم برنتفورد آيفن توني فرصة الانضمام إلى صفوف وصيف كأس أوروبا، استعداداً لمواجهتي إيطاليا (الجمعة 21,45) وألمانيا (الإثنين 25 الجاري 21,45) ضمن منافسات المجموعة الثالثة. كافأ ساوثغيت، المهاجم ابن الـ26 عاماً، بفضل بداياته الجيدة هذا الموسم مع برنتفورد حيث سجل 5 أهداف في 7 مباريات محلية.

وعلى غرار فرنسا، قدّم منتخب «الأسود الثلاثة» صورة باهتة في المسابقة القارية وعانى من تردي نتائجه خلال مبارياته في حزيران الفائت ليقبع في قاع ترتيب المجموعة الثالثة بنقطتين من تعادلين وهزيمتين، لذا بات واجباً عليه الفوز في مباراتيه المقبلتين تفادياً للهبوط إلى المستوى الثاني. وتتصدر المجر المجموعة بفارق نقطة عن ألمانيا ونقطتين عن إيطاليا.

من ناحيته، يستعدّ المنتخب البرتغالي بقيادة نجمه كريستيانو رونالدو لمونديال قطر بمواجهة جارتها إسبانيا (الثلاثاء 27 أيلول 21,45) في براغا، خلال ختام منافسات المجموعة الثانية، في مباراة قد تحدد هوية المنتخب الذي سيتأهل إلى الدور نصف النهائي. وتحتل إسبانيا صدارة المجموعة برصيد 8 نقاط من تعادلين وفوزين، متقدمة بفارق نقطة عن البرتغال في المركز الثاني. في المجموعة الرابعة، يأمل مدرب ويلز روبرت بايج البناء على تجديد عقده لمدة أربعة أعوام، لانتشال منتخب بلاده من قاع الترتيب بعد تعادل وثلاث هزائم.

ومن أجل النجاح في مسعاه، استدعى المدرب الويلزي مواطنه غاريث بايل، نجم ريال مدريد الإسباني وتوتنهام الإنكليزي السابق، لخوض مواجهتي بلجيكا (غداً الخميس 21,45) الثانية (7 نقاط) وبولندا الثالثة (الأحد 21,45) (4)، فيما تتصدر هولندا المجموعة برصيد 10 نقاط. وتُستهل الجولة مساء اليوم (الساعة 21:45) بلقاء إسكتلندا مع أوكرانيا.

(الأخبار)

تستضيف فرنسا منتخب النمسا بغياب عدد من لاعبيها الأساسيين (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 4128

أفقيا

1- ممثل لبناني كوميدي - حلّ العقدة 2- رائعة ليوناردو دافنتشي 3- ضعف ورق - حرف أبجدي - مسّ بيده 4- ممثلة لبنانية مصرية - ماركة سيارات 5- ملك فارسي 6- شركة نفط - مدينة فرنسية - أجيب على السؤال 7- شاعر مسرحي فرنسي - ملاح 8- كل عمل مبدع - من الطيور - ضمير متصل 9- من الطيور - جنب الطريق المبلط 10- نزاع قام بين العراق بعد إحتلاله الكويت وتحالف دول عديدة ضده بقيادة أميركا

عمودياً

1- ممثل مصري راحل 2- حسناً بالأجنبية - للنفي - من لا أخمص لقدميه 3- وعاء الخمر - إسم موصول - ممثل بلاده في الخارج 4- شاعر فرنسي راحل - 5- رئيس أميركي - جرذ بالأجنبية 6- غزال - طليق - من الخضر 7- طعْم ما بين الحلو والحامض - كان طلق الوجه - من الفاكهة 8- نسيج عريض يقلّده رئيس البلاد للمحتفى به - من الأزهار 9- رئيس فرنسي راحل 10- سلسلة جبال بركانية في الولايات المتحدة الأميركية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مارس - ملفوف 2- امائي - ثم 3- ياش - سام - كد 4- از - عام - ماي 5- دول - خرير 6- ينام - السبع 7- ملحق - يلي 8- بر - الليل 9- واوي - ريري 10- هنري بركات

عمودياً

1- مايا دياب 2- امازون - رون 3- راش - لام - آر 4- سن - ملاوي 5- يسال - حليب 6- ام - أقل 7- لثم - خل - يركَ 8- فم - مرسيليا 9- كايبل - رت 10- فادي رعيدي

sudoku 4128

7		8				9		4
			7		3			
9		2			4		1	
	5			6		3	4	
			3			1		5
	7	9		1		6		
			1	3	2			6
		6	5					9
2				8		5	7	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4127

8	1	7	3	2	4	6	9	5
4	2	6	7	5	9	1	3	8
9	3	5	1	6	8	7	4	2
7	6	8	2	3	5	9	1	4
5	4	2	6	9	1	3	8	7
3	9	1	8	4	7	5	2	6
6	5	3	9	8	2	4	7	1
2	7	4	5	1	3	8	6	9
1	8	9	4	7	6	2	5	3

مشاهير 4128

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

من شعراء العصر العباسي (1023-1115)، نظم حكايات كليلة ودمنة شعراً في كتاب أسماه «نتائج الفطنة في كليلة ودمنة»

4+5+3+10+11 = القصد والغاية ■ 1+6+9+2 = أفرّ ■ 7+8 = والد

حل الشبكة الماضية: **كامليو غولجي**

إعداد
نعوم مسعود

إعلانات رسمية

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين سما سموري ومي أبو زيد المستدعى ضدهم: علي وفاطمة محمد حمود، سهام أحمد حمود، وليلى وهنادي ولبنى ومحمد وفاطمة يوسف حمود لاستلام نسخة عن الأوراق رقم 2022/1799 المقامة من ليلى حسن حمود وكيلها المحامي حسين صبحي قرقماز بموضوع قسمة عقارية للعقار رقم /2158/ من منطقة كفرملكي العقارية وإتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بإستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيسة القلم
سلام الغوش

نبض المدينة

«مِشْكال» في سنته العاشرة
ستبقى بيروت قِبلة الفنّ والفرح

الليلة، تجدّد العاصمة اللبنانية موعدها مع «ملتقى الشباب في «مسرح المدينة». في عام 2022. يعود الحدث، بدورة موجّهة للطلّاب مليئة بالموسيقى والأفلام والمسرح وورش العمل، بالتعاون مع أسماء بارزة في مجالاتها

الختام مع «تجربة أداء» التي ألفها وأخرجها سامر محمد إسماعيل

نادين كنعان

لا تزال نضال الأشقر مصرّة على إقامة «ملتقى الشباب في مسرح المدينة» (مِشكال)، غير آبهة بكلّ السواد الذي يسوّر البلاد ورافضة الاستسلام أمام الضيق. المعادلة بسيطة بالنسبة لـ «سيّدة المسرح اللبناني»: «كلّما استفحل الانحطاط في السياسة والأخلاق، كلّما بات لزاماً على الفنانين بذل جهود إضافية وتقديم إنتاجات ذات جودة وجمالية أكبر وأهم».

بعدما قدّمت العام الماضي دورة متفرّدة تركّز بشكل أساسي على ورش العمل الخاصة بالعلاج بالمسرح، حملت اسم أسامة العارف وكلّها ثقة بالشباب والثقافة وقدرة الفنون على شفاء الوجع، تعود «زنوبيا» في 2022 بالنسخة العاشرة من الحدث البيروتي لكنّها مختلفة بكلّ المقاييس.

بعدما درجت العادة أن يُطلب من الطلاب تولّي زمام الأمور من إدارة وتنفيذ واختيار عروض ومواد، سيكون «مِشكال» موجّهاً هذه السنة إليهم. فورش العمل المُدرجة ضمن برنامج الحدث الذي ينطلق الليلة في «مسرح المدينة» (الحمرا) حيث يستمر لغاية يوم الأحد المقبل، عالية المستوى وجاهزة لاستقبال الشباب الراغب في الإفادة من خبرات أسماء لامعة في مجالاتها، على قاعدة أنّ «مَن يستطيع الدفع فليفعل، ومن هو غير قادر على ذلك فليأت أيضاً»، وفق ما تؤكّد الأشقر في اتصال مع «الأخبار».

اختلاف الدورة العاشرة عن سابقاتها نابع من «المشكلات التي تعانيها الجامعات اللبنانية حالياً». هذا ما توضحه ابنة المناضل أسد الأشقر التي لا خيار أمامها سوى الاستمرار. وهي قادرة على ذلك «بسبب لبنانيين وعرب يساندون المسرح ويدعمونه مادياً ومعنوياً».

البداية ستكون مع «همروجة فرح في «مسرح المدينة»» (س: 20:00) التي تحييها مجموعة من الفنانين من أجل بثّ الفرح في نفوس الناس في أحوج الأوقات إليه. والفنانون المشاركون في هذه السهرة المجانية، هم الموسيقيون أسامة الخطيب (باص) ورمزي بو كامل (كيبورد) وإبراهيم الخطيب (درامز) وهادي عيسى (أكورديون) ووليد ناصر (طبلة)، بالإضافة إلى الفنانين: آية جوني وأشرف الشولي وحنين وسيريني الشوفي وخالد العبد الله.

غداً الخميس، تنطلق ورش العمل مع السوبرانو اللبنانية غادة غانم (من س: 11:00 لغاية 13:00) تحت عنوان «اكتشف صوتك» (بالاشتراك مع عازفة البيانو جنى بوبكوفا) التي ستعرّف المشاركين على أسس الغناء الصحيح من خلال العمل معهم فردياً أمام الجمهور. هكذا، سيكتشفون مدى أصواتهم وتقنية التنفّس والموقف الجيّد ومنعة الغناء.

وعند الثالثة من بعد ظهر اليوم نفسه، تستلم أماني الدفّة لتعليم أصول الرقص الشرقي. وعند الساعة الثامنة، يُعرض فيلم «مدينتان» (2016 ـ 60 د) للبناني عمر نعيم الذي يمزج بين التوثيق والدراما والواقعية السردية. استخدم نعيم عدسته لرصد وتوثيق أحوال العاصمة اللبنانية المتردية أثناء الاحتفالية البيروتية في مناسبة مرور عشرين سنة على تأسيس «مسرح المدينة». واستوحى من الواقع الراهن الذي عاينه بأمّ العين وعبر الكاميرا، مضمون شريط مليء بالأحداث والعواطف، يسلّط نجل نضال الأشقر وفؤاد نعيم الضوء على العلاقة الجميلة والمؤثرة بين والديه اللذين كرّسا أيامهما للمسرح والأضواء، ومع ذلك عاشا حياة شخصية حميمية لا أحد يعرف حيثياتها. «مدينتان» أشبه بشهادة حيّة عن المسرح والمدينة، تستذكر فيه الأشقر المسارح التي أقفلت في بيروت، منها «بابل»، «إسترال»، «البيكاديلي» و«بيروت». كما تشدّد على الكفاح المستمر لبقاء الخشبة على قيد الحياة. ويقارن العمل أيضاً بين «مسرح المدينة» حيث كل شيء مرتب ومنظم، وبيروت حيث تعمّ الفوضى وتنتشر النفايات وينقطع التيار الكهربائي. ويوجّه تحيّة إلى الفنانين الذين، رغم كل الصعوبات المادية والمعنوية، يحاولون دائماً تحدّي الواقع ليمنحوا الناس الأمل بغدٍ أفضل.

بعد غدٍ الجمعة، مخصّص لمديرة مركز «كثارسيس للعلاج بالدراما» المخرجة والممثّلة اللبنانية زينة دكّاش التي تقدّم ورشة (س: 15:00) تحاكي واقعنا الطافح بالضغوط والصدمات، وتأثيره على صحّتنا النفسية. كما تتضمّن سلسلة تمارين لاكتشاف ما في داخل المرء التمكّن من مهارات التعبير والتحدّي وأخذ القرار والتفاوض والتغيير (hero›s journey exercises).

حصّة الشاب البريطاني أرثر ليسترانج وافرة في «مِشكال»، إذ يقدّم ورشة في 24 أيلول (من س: 10:00 لغاية س: 17:00) بعنوان «مقتطفات شكسبيرية جديدة» موجّهة للممثلين وكتّاب المسرح. وفيها، سيشكّل المشاركون اثنين إلى أربعة قطع شكسبيرية جديدة باتباع منهجية دقيقة، يستخدمون خلالها مواد من مسرحيات «بركليس أمير صور» و«سيمبلين» و«حكاية الشتاء».

وفي اليوم التالي، يحين موعد ورشة ثانية مع ليسترانج اختار لها اسم «أحلام الجوقة ـ هيرميون وإيموجين» (س: 14:00). إنّها عبارة عن مقدمة لمناهج المسرح المبتكر ضمن معايير العالم الشكسبيري حيث الشخصيات النسائية هي المكوّن الأساسي. ومن المفترض أن يخلق اللعب في حركة الصوت والتقاذف اللفظي جوّاً مرحاً ومفعماً بالحيوية.

وفي تمام الساعة الثامنة، يُختتم المهرجان بنكهة سورية مع مسرحية «تجربة أداء» (Casting) بالتعاون مع «فرقة المسرحي القومي بدمشق». العمل الذي ألّفه وأخرجه سامر محمد إسماعيل، يتشارك أداءه كلّ من عامر العلي ودلع نادر ومجد نعيم. ويتمحور حول مخرج سينمائي يقوم بتجارب أداء لانتقاء بطلة شريطه الموعود. وبعدما يفقد الأمل بالعثور على ضالته تظهر «جوليا» التي ستغيّر مجرى الأحداث وتنبش عميقاً في ماضي المخرج والسيناريو الذي أنجزه.

هذا العرض السوري هو شرارة انفتاح «مسرح المدينة» مجدّداً على العالم العربي بعد انقطاع فرضته الظروف القاسية التي تزرح تحتها البلاد. إذ تعدنا نضال الأشقر بأنّ في جعبتها برمجة شتوية «غنيّة ولافتة ومتطوّرة» تشمل تونس والمغرب وربّما مصر.

مهرجان «مِشكال»: من اليوم لغاية الأحد 25 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753010

ما وراء الصورة

الشعراوي مبتسماً على شبابيك الميكروباص: صرخة الجماعات المقهورة

القاهرة ــ مي المغربي

ظهرت الوثنية مع ظهور الكتابة وانمحت مع ظهور المطبعة. حدث هذا مع الميكروباصات في مصر أيضاً. لا أحد يعلم متى بدأت الكتابة على الميكروباصات، لكن كتابة العبارات على أي عربة مخصّصة لتوصيل الأفراد موجودة منذ عربات الكارو. عبارات مثل «يا رب ستر» للنجاة من أهوال الطريق أو آية من القرآن، أو من الكتاب المقدس للتبرّك أو لدرء الحسد. وفي الكثير من الأحيان، كانت العبارة المكتوبة تتخذ شكل حكمة عنيفة لتحذير عدوّ وهمي أو كوبليه محرّف من أغنية أو حديث شريف لإظهار القدرة على التلاعب بالكلمات والمقدسات، كناية عن الشجاعة.

وكما ظهرت المطبعة مع التطور، ظهرت الملصقات/ الستيكرز بدلاً من استخدام الكتابة بالأصباغ والأقلام الملوّنة، أصبح الملصق بديلاً للكتابة باليد، واتخذ شكلين: ملصق غير مصوّر على شكل آية قرآنية أو حكمة. والشكل الآخر على هيئة صورة معدلة بالفوتوشوب تظهر فيها عبارة مكتوبة وفي خلفيتها منظر طبيعي. مع التطور أيضاً، دخلت الصورة الفوتوغرافية عالم سائقي الميكروباص.

> يسمّي عالم الاجتماع سيد عويس ظاهرة الكتابة على الميكروباصات بـ «الجهاز الإعلامي الشعبي»

داخل الميكروباص، يمكن أن تجد صورة لعائلة السائق أو لطفله. في هذه اللحظة، ندرك أننا لم ندخل فقط عربة مهمتها توصيلنا إلى مكان ما، إنما نحن داخل الحقيبة الشخصية لهذا السائق. ذلك أنّ أي سائق ميكروباص يتعامل مع سيارته على أنّها امتداد لجسمه. كتف ثالث يعلّق عليه حروبه القديمة أو أفكاره وأوجاعه، يخبر من خلالها العالم بقصته من دون أن يتكلم. هذا ما سمّاه عالم الاجتماع سيد عويس (1903 ـ 1988) هتاف الصامتين. يسمّي عويس ظاهرة الكتابة على الميكروباصات بـ «الجهاز الإعلامي الشعبي» لأنها تعكس ليس فقط الكثير من المناخ الاجتماعي من مخاوف وأفكار وطموح، إنما العناصر الثقافية غير المادية أيضاً، وتعلن عنها أينما تسير. كل هذه الأشكال من التعبير، عند سائقي الميكروباص ما زالت مستمرة. لكن منذ سنوات قليلة ـ وفجأة ـ بدأت صورة الشيخ محمد متولي الشعراوي (1911 ـ 1998) تظهر كبديل للملصق وللكتابة. أحياناً يظهر ثلاثتهم على الميكروباص. لكن بالتأكيد تلفت نظرنا صورة الشعراوي المختارة بشكل مكرر، كأنّ لا صورة غيرها التقطت له. يظهر الشعراوي في الصورة محدّقاً بالكاميرا بابتسامة تظهر فيها أسنانه، بينما يعتمر طاقية بيضاء وعباءة زرقاء تفصل بين خلفية الصورة البيضاء والجلباب الأبيض أسفل العباءة، بينما وضعه يخبرنا بأنه كان متكئاً على شيء أثناء التقاط الصورة في الاستديو.

ولأن الصورة تمارس الفعل وتحث على رد الفعل، فإنّ صورة الشعراوي تمنح نفسها باطمئنان للتأمل في وضع مماثل. بالتأكيد، أصبحت عيوننا غير عرفانية أو غير متبصّرة، بسبب تشبّعنا البصري من الصور. لكن تأمل صورة الشعراوي الملصقة على شباك الميكروباص، لا تقول شيئاً سوى: «لماذا صورة الشعراوي موجودة على شباك الميكروباص؟». في كتابه «حياة الصورة وموتها»، يقول الفيلسوف الفرنسي ريجيس دوبريه (1940) إنّ لولادة الصورة علاقة وطيدة بالموت. كلما انمحى الموت من الحياة الاجتماعية، كلما غدت الصورة أقلّ حيوية، وكلما غدت حاجتنا للصورة أقلّ مصيرية. لم يكن الشعراوي أول من تم استخدام صورته في غير موضعها. غيفارا الذي اعتبر محبّوه أنه قتل مرتين، مرة حين قتل جسدياً، ومرة حين طُبعت صورته على أشياء لا تخص ما قام به مثل التيشيرتات والملابس الداخلية... غيفارا في المرة الثانية قُتل عبر ابتذاله. في ظاهرة استخدام صورة الشعراوي على نوافذ الميكروباصات، يراودنا سؤال: هل يمكن أن يموت الشعراوي مرتين بسبب هذا الفعل؟ يرى بعضهم أنّ الشعراوي تحوّل إلى أيقونة إسلامية سدّت فراغاً كبيراً. ذاك أنه لا يمكن استخدام صورة ـ الآن ـ تصوّر نبياً أو حتى ملاكاً ليعبّر المسلم عن دينه في بيته أو في الأكسسوارات التي يرتديها كما في المسيحية.

يخبرنا ريجيس دوبريه إنّه يُفترض أن تكون صورة الشخص هي جانبه الأفضل، أناه المحصنة والمحفوظة في مكان آمن، مثلما كان يحدث للملوك في فرنسا بعد موتهم، نظراً إلى أنّ أي جثة لن تتحمل البقاء لأربعين يوماً من دون أن تتعفّن، فكان التمثال يقوم بعمل الملك الهالك بدلاً عنه. في النسخة، هناك أكثر ما يوجد في الأصل في هذه اللحظة.

وبما أنّ صورة الشعراوي تعبّر عن الدين الإسلامي الشعبي المناسب للجميع، ولأن معظم السائقين في اللحظة الحالية حضروا برنامج «دروس الشعراوي» الذي كان يعرض في نهاية السبعينيات على القنوات الفضائية، وشاهدوا أيضاً المسلسل الذي يحكي قصة حياته وكفاحه ونضاله الديني، ولو لم ينصتوا بشكل كامل لشرح القرآن، أو لم يهتموا سوى بالاستمتاع بمشاهدة مسلسل ديني، لكنهم في قرارة أنفسهم يرونه عالماً دينياً جليلاً. بالتأكيد، سيكون مناسباً أن تلصق صورته/ نسخته على الميكروباص لإخبار الآخرين بأنّ السائق «مسلم». مع ذلك، طريقة وجود صورة الشعراوي على الميكروباصات هي الطريقة التي لم يحسبها الشعراوي أثناء حياته: أن يمنح نفسه لنظر أولئك الذين يرونه ولا يفكرون فيه، أو بمعنى أدق في أفكاره أو قناعته، لأن الشخص الذي يقع فريسة للصور، ليس معاصراً للشخص الذي يمارس استدلالاته عليها. ما يفعله سائقو الميكروباصات من أجل التعبير عن إسلامهم، يجعلنا ندرك أنّ الصورة خاصية الإنسان وأول أفعاله. يقول ريجيس دوبريه بأنّ ثمة استمراراً تطورياً بين محور الصورة المتعددة الأبعاد وبين الكتابة الخطية. لقد كانت الصورة وسيلتنا الأولى في إرسال المعلومات. والعقل الكتابي قد انحدر تدريجاً من العقل الأيقوني. وبما أن الخرافات سبقت العلم، والملاحم سبقت المعادلات الرياضية، فإن الفعل التصويري أقدم من الحرف المخطوط بعشرات آلاف السنين.

التعبير الصامت عند سائقي الميكروباصات أمر مهم يدفعهم إلى التوازن، خصوصاً أنهم من الفئات المقهورة في المجتمع. أيضاً، أي سائق يعتبر عربته بشكل لا واعٍ جزءاً من كينونته التي يمكن من خلالها تمرير ما يود قوله. يظهر ذلك في روايته «الخلود» حين يحكي الروائي التشيكي ميلان كونديرا عن شاب يعتلي «موتوسيكل» يصدر صوتاً جنونياً أفزع البطلة. حلّل كونديرا هذا الفعل بأنّ هذا الصوت الفج هو صوت السائق الداخلي المقهور أو ما يسمّى «الإيغو»... صوته الذي لا يستطيع أن يعبّر عنه، فاستبدله بصوت آلة لا يمكن إخراسها.

وما يمكن أن ندركه من خلال ظاهرة وضع صورة الشيخ محمد متولي الشعراوي على نوافذ الميكروباصات أن السائقين يتبنون أي شيء له صوت يتم احترامه أو يجبر الآخرين على احترامه، سواء كان هذا الشيء على هيئة عبارة مكتوبة أو ملصق أو أغنية شعبية فجة وصاخبة، وأنهم سيضيفون هذا الشيء للميكروباص قبل أن يشقّ طريقه على الأسفلت، ليعبر عن أناتهم المقهورة من دون أن يتكلموا بالفعل.

صورة الشعراوي تعبّر عن الحيز الإسلامي الشعبي المناسب للجميع

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 21 أيلول 2022 العدد 4732

صورة وخبر

بين 26 أيلول (سبتمبر) الحالي و5 تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل، تحتفل الهند كلّها بأحد أشهر المهرجانات الشعبية في البلاد. في «نافراتري»، تُقدَّم القرابين وتقام الصلوات والرقصات احتفاءً بالإلهة الهندوسية «دورغا». اسم الحدث يعني باللغة السنسكريتية: تسع ليال. تُخصّص كلّ منها لغرض معيّن أو مظهر من خصائص «دورغا» التي تجسّد الإلهة الأنثى وأمّ الآلهة العظمى، وفقاً لمعتقدات طائفة «شاكتي». هي قوية وجميلة وشرسة، كما أنّها توحي لأتباعها بمقاتلة العدو ومقاومة الشياطين. (سام بانثاكي ـ أ ف ب)

المفكرة

حرب العملات... أي نظام جديد؟

■ في إطار سلسلة الندوات الافتراضيّة التي تُنظّمها «مؤسّسة الفكر العربي» أيّام الخميس من شهر أيلول (سبتمبر) الحالي تحت عنوان «الحروب الجديدة»، تعقد غداً الندوة الافتراضيّة الثالثة «حرب العملات ومستقبلها»، عبر منصة «زوم» وحسابات المؤسّسة على فايسبوك وتويتر ويوتيوب.
يناقش المتحدّثون في النشاط المرتقب قوّة حرب العُملات وتأثيرها على الاقتصاد العالميّ جنباً إلى جنب مع الحروب العسكريّة والاقتصاديّة وحروب الطاقة والغذاء. ويتركّز النقاش على محورَيْن يتّخذان شكل سؤالَيْن أساسيّين: العملات التقليديّة نحو حربٍ مباشرة؟ وعالم العملات المشفّرة: هل هو النظام المالي الجديد؟
ندوة «حرب العملات ومستقبلها»: غداً الخميس ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ مباشرةً على حسابات «مؤسّسة الفكر العربي» على فايسبوك وتويتر ويوتيوب.

انضموا إلى رحلة «صوفي»

■ اليوم الأربعاء، يخصّص «نادي الكتاب الإنكليزي» (تنظّمه «جمعية السبيل») نشاطه الدوري في «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو لمناقشة رواية «عالم صوفي» (1991) لجوستاين غاردر (1952 ـ الصورة). في إطار أدبي، يطرح الكاتب النرويجي تساؤلات فلسفية تطال الحياة والوجود، من خلال رسالتين تلقّتهما الشخصية المحوريّة «صوفي»، مضمونهما مختصر لا محدود في آن معاً. تسأل الأولى «من أنت؟»، فيما تسأل الثانية «من أين جاء العالم؟». ينطلق

جوستاين من هذين السؤالين ليغوص في تاريخ الفلسفة، التي تحمل في طياتها فلسفات انطلقت من نقطة أساسية من هذا الوجود. يبحر الكاتب من خلال «صوفي» ومع الفلاسفة من خلال فكرهم، في محاولة لإيجاد الإجابة.
مناقشة رواية «عالم صوفي»: اليوم الأربعاء ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/664647 أو info@assabil.com

لوي ـ جوستان خليفة... ترومبت الأمل

■ مصير الأمسيات الدورية للأوركسترا الوطنية أو للمجموعات الموسيقية التابعة لـ «المعهد الوطني اللبناني العالي للموسيقى»، مجهولٌ لموسم 2022/2023. فالمشكلات كثيرة وهناك نقص حاد في التعداد بفعل مغادرة موسيقيّين أجانب كانوا يشكّلون عنصراً أساسياً في الأوركسترا الفلهارمونية بشكل خاص. رغم ذلك، وبانتظار ما يمكن أن تنجزه مديرته الجديدة المؤلفة والسوبرانو هبة قوّاس، أعلن الكونسرفتوار عن أمسية بعنوان A Trumpet for Hope (ترومبت للأمل) يحييها عازف الترومبت اللبناني (السويسري) الشاب لوي ـ جوستان خليفة (19 سنة ـ الصورة)، يوم السبت المقبل بمرافقة عازفة البيانو الروسية يانا بوبكوفا. الدعوة مشتركة بين المعهد وLeBAM، المبادرة الخاصة بتعليم آلات النفخ التي بدأ معها خليفة دراسته الموسيقية، وذلك بغية دعمها مادياً بعدما تعثّر نشاطها بسبب الأزمات المتلاحقة. لم يتم الإعلان عن برنامج الأمسية، لكن يمكن توقّع ملامحه انطلاقاً من التركيبة الثنائية (ترومبت/ بيانو) واهتمام لوي

ـ جوستان الموسيقي. هكذا، قد نسمع قطعاً موسيقية كلاسيكية غربية تلحظ مشاركةً للآلة في الأساس وقطعاً تعرّضت لإعداد يُدخِل فيها الترومبت بدلاً من آلة أساسية (أو منفردة) أخرى، وكلاسيكيات من ريبرتوارات أخرى بإعداد للترومبت ومرافقة للبيانو.
«ترومبت للأمل»: السبت 24 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «كنيسة القديس يوسف» في مونو (الأشرفية ـ بيروت). الدعوة عامة.

موعدكم مع المسرحيات القصيرة

■ بين 5 و9 تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل، سيكون الجمهور على موعد مع «أسبوع المسرحيات القصيرة» في «مسرح مونو» (الأشرفية). يتخلّل الحدث عرض عملان باللهجة اللبنانية يتشاركان الديكور نفسه، ومدّة كلّ منهما 25 دقيقة. تحمل المسرحية الأولى عنوان «المشكلة» من تأليف أ. ر. جورني وإخراج وسيم ريدان الذي يتشارك البطولة مع ماييف ليشع. أكمل زوجان في الثلاثينيات من العمر عشر سنوات في القفص الذهبي. في وقت متأخر من بعد الظهر في الصالون حيث يجلس الزوج، تدخل الزوجة وتعلن حملها، ليتم الكشف عن اعترافات عدة ومعقدة. إنّها باختصار قصة زوجين مأخوذة برغباتهما.
أما المسرحية الثانية، فهي«هستيريا» (Délire à deux) للمؤلّف المسرحي الروماني ـ الفرنسي أوجين يونسكو، من إخراج علي النجار وبطولة كريستيا نخول وأيمن حلاوي. يتمحور العمل حول حياة زوجين. في الخارج حرب، بينما في الداخل المشاجرات السخيفة. تكشف الحجج غير المنطقية عن تصدعات الحياة اليومية وتصميم

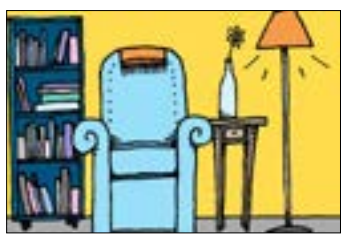

الشخصيتين على التشبث بواقع يفرّ منها في عالم ينهار.
«أسبوع المسرحيات القصيرة»: من الأربعاء 5 إلى الأحد 9 تشرين الأوّل ـ الساعة السابعة مساءً ـ «مسرح مونو» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 70/626200

على بالي

أسعد أبو خليل

لا يتجلّى عدم المساواة في المجتمعات الرأسماليّة كما في التعليم. يتمتع خرّيجو المدارس والجامعات الخاصّة النخبويّة (وأنا منهم) بحظوة لا تقدّر بثمن. هي تضم فئة من الناس تحضّرهم المدارس للتفوّق في مجال العمل وفي مهن مختلفة لأن التعليم النخبوي خبير بتهيئة الناشئة للترقّي في الاقتصاد الرأسمالي. والتعليم بدأ في لبنان نخبويّاً فقط: المدارس الإرساليّة كانت متوافرة للمقتدرين فيما بقي المسلمون يدرسون في الكتّاب أو تحت الشجرة. والزعامات المارونيّة في لبنان تقصّدت حرمان المسلمين من التعليم لأنّها أدركت أنّ ذلك يساهم في إنتاج كفاءات منهم. الدراسات الحديثة عن التعليم تؤكّد بأنّ السنوات الأولى هي التي تقرّر نجاح أو فشل الطلاب إلى حدّ كبير. ليست «هارفرد» وغيرها من الجامعات الخاصّة النخبويّة الأكثر انتقائيّة في معايير الدخول: لا بل إنّ المدارس التمهيديّة الخاصّة (روضات الأطفال) باتت الأكثر تنافسيّة. هناك قوائم انتظار في تلك المدارس. في نيويورك مثلاً، تتنافس العائلات الثريّة لإدخال الأبناء (التبرّعات السخيّة لتلك المدارس أو الجامعات الخاصّة تضمن قبول الأولاد ــ وهذه حظوة أخرى للأثرياء في البلاد الرأسمالية). هناك بلاد رأسمالية أوروبية (السويد أو النروج أو ألمانيا) تؤمن بالتعليم الرسمي فقط، وهو متاح للجميع وتكون الرسوم زهيدة مقارنة بآلاف الدولارات التي يدفعها الطلاب في الجامعات الرسميّة هنا (مثل جامعة ولاية كاليفورنيا التي أدرّس فيها ـ أقول لتلاميذي إن الجامعة التي تفرض رسوماً بالآلاف ليست رسميّة بل خاصّة). طبعاً، هناك جامعات خاصّة مثل «جورجتاون» أو «نيويورك» حيث تزيد نفقات الطالب الواحد في السنة عن التسعين ألف دولار. كنت في «الجامعة الأميركيّة في بيروت» أخطّط على أوراق مقوّية شعار: «الحلّ، الحلّ، تأميم الجامعة»، وأعلّقه على الجدران. ولا زلت أؤمن بهذا الشعار والهدف. حتى الذي يهمل الدراسة في المدارس النخبويّة يبقى متفوّقاً في المنافسة الرأسمالية لأنّ التأسيس يكون قويّاً بالإضافة إلى الإعداد النفسي من حيث مدّ الطالب بثقة فائضة في النفس ـ وهي وفيرة عند الطبقات المحظيّة.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com